المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية يصدرها المنتدى الديمقراطي العراقي

No. 104 Aug. 2021

العدد مآئة و اربعة - آب ٢٠٢١

القوات التركية الغازية مستمرة بقصف الاراضي العراقية رغم الادانات والاستنكار الواسع من جماهير شعبنا

قصف الجيش التركي لمستشفى في سنجار شمال العراق

الأفتتاحية

الانتخاب من الحقوق الاساسية للمواطن

عبدالخالق زنكنه

نصت المادة الحادية والعشرين من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ على ان :

اولاً : لكل شخص حق المشاركة في ادارة الشؤون العامة لبلده ، اما مباشرة او بواسطة ممثلين يختارونهم بحرية .

ثانياً : لكل شخص ، بالتساوي مع الاخرين حق تقلد الوظائف العامة في بلده .

ثالثاً : ارادة الشعب هي مصدر سلطة الحكم ، ويجب ان تتجلى هذه الارادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالتصويت السري بعد ضمان توفير حرية التصويت .

ان غالبية الناخبين الذين يحق لهم الانتخاب داخل العراق وخارجه هو حق اساسي من حقوقهم في ظل ظروف امنية سليمة ، وعدم حرمان المرشحين من الدعاية الانتخابية الحرة بالتساوي في وسائل الاعلام المختلفة ، والتعريف بأنفسهم وبرامجهم .

بالرغم من التحديات والتهديدات والاعمال الارهابية والتي تتصاعد وتيرتها قبل موعد الانتخابات عادة ، إلا إن التوجه العام في الدورات الانتخابية السابقة كان المشاركة في الانتخابات رغم كل التهديدات والاجواء السلبية والنواقص والثغرات الكبيرة في قوانين الانتخابات وضمان نزاهتها وشفافيتها .

اما بالنسبة الى الانتخابات المبكرة القادمة والمقررة في ١٠ / ١٠ / ٢٠٢١، لانتخاب سلطة تشريعية جديدة تؤمن بالاصلاح والتغيير كما يطالب بها ابناء شعبنا العراقي بكل قومياته واطيافه واديانه بعيداً عن هيمنة حزب او جهة واحدة تتسلط على مقاليد الحكم من خلال اشاعة الفساد والمحاصصة والعنصرية والقمع والقتل والاختطاف وانتشار السلاح المنفلت خارج اجهزة السلطة ، كمطلب وطني مُلح في ظل الازمات الخانقة والاوضاع السيئة والخطيرة التي يمر بها بلادنا ، وكذلك التدخلات المباشرة لبعض الدول الاقليمية والدولية في شؤون العراق وسيادته .

لقد جرت الكثير من الخروقات والانتهاكات والتجاوزات الفضة لحقوق الانسان والمواطن العراقي في العمليات الانتخابية السابقة واثرت في نسبة المشاركين خاصة في انتخابات عام ٢٠١٨ بسبب التهديدات والتزوير الذي رافق العملية الانتخابية بشكل كبير ، مما ادى الى عزوف اكثر من (٨٠ ٪) من الناخبين ، لاسباب مختلفة منها :

١- فرض اختيار قانون (سانت ليغو) للانتخابات بنسب مرتفعة .

٢- عدم توفير المناخات الامنية المطلوبة للمرشح والناخب .

٣- حرمان ناخبين في مناطق عديدة من ممارسة حق الانتخاب بسبب عدم تأمين المفوضية العليا للانتخابات صناديق واستمارات الإقتراع .

٤ - انتشار ظاهرة التزوير بنطاق واسع من قبل الجهات المتنفذة والمهيمنة على الحكم .

٥- انتشار السلاح بيد المليشيات والعصابات المسلحة العائدة لبعض القوى المتنفذة في السلطة .

٦- عدم توفير الحماية الامنية المطلوبة للعاملين في المفوضية واغتيال عدد منهم .

ولا بد ايضاً من الاشارة الى تواجد اعداد كبيرة من المهجرين والنازحين في المخيمات الذين حرموا من ممارسة حقهم بالمشاركة في الانتخابات ، وكذلك حرق العديد من صناديق الاقتراع المتواجدة في بعض المراكز قبل البدء بعملية العد والفرز .

اما الاجواء الحالية لاجراء الانتخابات المبكرة القادمة في موعدها، فأنها لا تبشر بخير في ظل استمرار الجو العام في البلاد ، رغم التصريحات والوعود الكثيرة من قبل رئيس مجلس الوزراء وبعض المسؤولين الاخرين بتوفير الاجواء الطبيعية للانتخابات ، لكن المواطن العراقي والحراك الشعبي والقوى السياسية الحريصة للتغيير والاصلاح لم يلمسوا لحد الان اي خطوات واجراءات جدية وعملية بهذا الاتجاه ، خاصة ما يتعلق منها بكشف ومحاسبة قتلة المتظاهرين والمختطفين والمغيبين ، واحالة حيتان الفساد وسراق المال العام الى العدالة والحد من سلطة الميليشيات والعصابات المسلحة وظاهرة انتشار السلاح المنفلت ، مما دفع العديد من الجهات والكتل للإعلان عن عدم المشاركة في الانتخابات وسحب مرشحيهم ومقاطعة الانتخابات ، مما يعني استمرار بقاء نفس الوجوه والجهات والكتل والاحزاب الطائفية والعنصرية والعرقية على مقاليد السلطة مثل السابق .

لذا يتطلع المواطنون العراقيون الى اجراءات فعالة وملموسة لتحقيق مطاليب الجماهير واشاعة الاجواء الديمقراطية في الانتخابات القادمة ومعالجة كافة المعوقات التي ادت الى عزوف الكثيرين والتقليل من نسبة الناخبين ، وضمان المراقبة الحيادية من قبل المفوضية العليا للانتخابات والمراقبين الدوليين .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة دورية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Periodical magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة.

هل ينتمي أولئك الذين يسرقون أموال وأحلام العراقيين ومستقبلهم إلى القيم والمثل العليا التي جاء بها الإمام الحسين ؟

علي حسين

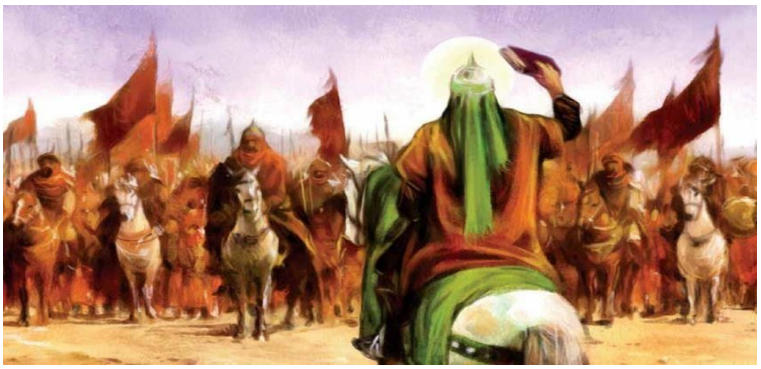

هل يستطيع من يدَّعون حب إمام الأحرار الوصول، ولو قليلاً، إلى خصاله وفضائله؟ لا أظن أن هؤلاء الممتلئين غلظةً وقحطاً روحياً يمكن أن يكونوا يوماً جزءاً من مسيرة الحسين، فمثل هؤلاء يسيئون إلى قيم العدل التي نادى بها سيد الشهداء، لأن الاعتزاز الحقيقي بالحسين يفرض على أصحابه أن يقرأوا سيرة هذا الرجل العظيم، ويتوقفوا عند قصته مع الحق والعدل، لقد أدرك الحسين منذ أول سهم أطلق من معسكر يزيد أن هذه الأرض إنما أعدت للباحثين عن المحبة واليقين، ولم تعد للمزورين وناهبي قوت الفقراء، والمرائين ومنتهكي الأعراض وذئاب الطائفية .

اليوم يستعيد البعض من ساستنا «الأكارم» ذكرى الإمام دون أن يدركوا ماذا تعني ثورته، وأظنهم لم يقرأوا يوماً ما قاله الحسين حين رفض أن يتولى أمر العباد رجل ظالم مثل يزيد : «من رأى سلطاناً جائراً مستحلاً لحُرَم الله، ناكثاً لعهد الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يغيّر عليه بفعل ولا قول، كان حقاً على الله أن يدخله مدخله، ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلوا حرام الله، وحرموا حلاله ».

اليوم علينا أن نعيد خطاب الامام الحسين عن العدل والحق والحرية، ونحن نواجه سياسيين ومسؤولين لا يعرفون معنى أن ينهض الإنسان باسم الحياة، مسؤولون وسياسيون يبكون الإمام جهاراً ويجلسون مع يزيد سراً، يريدون منا أن نُثني على من يمارس الخراب، ونرى المآسي ونغمض أعيننا عنها، ينسون أن إمام الحرية علمنا أن الكلمة دليل يكشف الغُمَّة، وقال لنا إن تضحياته ما هي إلا كلمة تضيء الدنيا، وتزلزل أركان الظلم، وتشيد عصر الحرية، وكان وهو يتجه لإعلاء كلمة العدالة، قد حذّرنا من ذليل يستحلي العلم، ومن لسان ينطق بما يأباه الضمير، من حكام يكذبون ويغدرون ويفتكون، ومن ضعاف ينافقون ويزورون.

اليوم نتذكرك يا إمام الحرية، ونحن نرى ساسة يتحدثون ليل نهار عن القيم الدينية، وأخلاق الحاكم، ورضا الله والعباد، ومصطلحات وعبارات ضخمة، لكن أكثرهم لا يؤمنون بما يقولون، سياسيون تعددت صورهم وأشكالهم، بعضهم لبس عباءة الفضيلة ليداري رذائله، روائح فسادهم ملأت أروقة مؤسسات الدولة وتسربت منها إلى الشوارع والأقضية والنواحي والمدن، وتحول بعضهم إلى مصيبة وقعت على رؤوس الناس، يتحدثون في ثورة الحسين لكي يخدشوا نصاعة وجهها وروعة مبادئها، وليجردوها من أهم ما جاءت به من معاني الرحمة واحترام الحياة، يدافعون عن الفساد والمفسدين والمرتشين، ويؤلبون فئة على أخرى، ويقيمون الدنيا ويقعدونها من أجل الحفاظ على كراسيهم.

ليس مجرّد كلام .. ثقافة الانتخابات الحقيقية

عبد السادة البصري

أنْ تنتخبَ، يعني أن تختار مَنْ تريد تمثيلك، يتحدّث بصوتك عن آلامك واحتياجاتك، ويقوم بكل ما تفرضه عليه أحقّية الواجب والقَسَم الذي ردّده !

اختيارك يكون بملء إرادتك وقناعتك بشكل تام جداً، وهذا يعني قمّة الحرية والديمقراطية التي تتمتّع بها أنت وأقرانك !

لكن لاختيارك هذا شروطا وتعليمات عليك أن تمتلكها وتعرفها جيداً، منها معرفتك الكليّة بمن تريد انتخابه ومنحه صوتك، وطنيته الحقيقية، أمانته، نزاهته، إخلاصه، نكرانه لذاته، ضميره الإنساني الحي، امتلاكه زمام أموره بشكل حقيقي ـ أن لا يكون أداةً طيعةً بيد آخرين كيفما شاءوا يحرّكونه ـ وأن يعمل بصدق ويؤدي الأمانة التي حمّلتها وحمّلها الآخرون له !

كما أن للانتخاب شروطا أخرى، منها احترام الرأي الآخر، وعدم التعرّض لصوته ومرشحه بالتسقيط إلاّ إذا كان غير مؤهل بشكل حقيقي وملموس، وعدم التعرض لآخرين بالتهديد والوعيد وشراء الذمم، ولا بتمزيق دعاياتهم الانتخابية أو تصفيتهم جسدياً، بل الدخول معهم في حوارات معرفيّة واعية ومناظرات علميّة تستند إلى أسسٍ ومفاهيمَ حقيقية، ذات وعي تامٍ وأدلّة محسوسة وملموسة على كلّ ما لنا وما علينا من حقوق وواجبات .

وهناك شرط آخر مهم جدا في اختيارك من تريده ممثلا لك. فعليك أنْ تكون قد خبرته جيدا وعرفت مصداقيته الحقيقية وإخلاصه ونزاهته ومدى التزامه بالكلمة والعهد الذي يقطعه على نفسه في خدمة الناس والوطن بشكل جادٍ وحقيقي. فالذي يفشل مرّة واثنتين عليه أن لا يرشح نفسه احتراماً لذاته أولا، وأن تقول له وبملء الفم انك فاشل ولأنك لم تنجح في اختيارنا السابق فنحن لا نريدك ثانياً، وعلينا أن نكون ملمّين بسيرة كل مرشحٍ كي لا نظلّ في دوامة والتباس ساعة الانتخاب، ما يمنح الآخرين فرصةً استغلال صوتنا لصالحهم دون دراية منّا، وان نضع في حساباتنا مَنْ نريد أن يمثلنا، لأنّ صوتنا أمانة نمنحها للمرشح وعليه أن يكون جديراً بحملها.

وعلى الكتل أن تكون صادقة في ما تطرحه من برنامج عملي انتخابي يكون من أولوياته بناء الوطن، ومحاربة الفساد الذي نخر كل مفاصل الحياة في بلدنا، والعمل على تفعيل الصناعة والزراعة والتجارة والسياحة والثقافة والرياضة وكلّ مفصل حياتي يسمو بالوطن والناس. وان نعلم حقّ العلم واليقين أنّ أصوات الناس الذين انتخبونا أمانة في أعناقنا لا أن نخدعهم بمعسول الكلام والوعود البرّاقة التي تنتفي الحاجة اليها ساعة نضع قدمنا عند عتبة البرلمان، لأنّ من أهم ثقافة الانتخاب، احترام الناس والسعي إلى إسعادهم وحمايتهم من خلال خدمتهم صحيا واجتماعيا ومعيشيا وقانونيا.

الأوطان لا تُبنى بالصراعات والفساد والطائفية والتناحر، بل بالتكاتف والمحبة والإخلاص والنزاهة ووحدة قلوب الجميع.

الانتخابات، ثقافةٌ ووعيٌ حضاريان كبيران، علينا أن نمتلكهما جيدا ونفهم المعنى الحقيقي للكلمة وما تشير إليه كي لا نعضّ أصابعنا ندما بعد ذلك ويضيع الوطن خراباً وفسادا!

هل سياسات الغرب في أفغانستان أعادت طالبان إلى الحكم ؟

د. كاظم حبيب

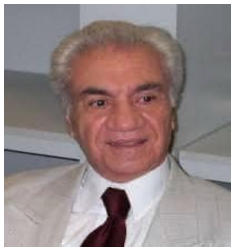

حين هاجم تنظيم القاعدة التكفيري الولايات المتحدة بطائرات مدنية وأسقط ما يقرب من ٢٥٠٠ قتيل وكثرة من الجرحى والمعوقين في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ ، أقسم جورج دبليو بوش ، بغضب جامح وهستيريا ، اليمين بأخذ «الثأر!» من الدولة الثيوقراطية المتشددة في أفغانستان التي احتضنت تنظيم القاعدة ووفرت له إمكانيات التحرك عالمياً. فكانت الحرب في أكتوبر، تشرين الأول ٢٠٠١ ، التي أدت إلى إسقاط حكم طالبان واحتلال أفغانستان بتحالف دولي شاركت فيه ٤٣ دولة إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية . ودام وجود هذه القوات طوال عشرين عاماً تحت شعار «محاربة الإرهاب وبناء أفغانستان!». والسؤال هل حقق الغرب هذا الشعار الكبير؟ لم أكن ، وكثيرون غيري ، مع هذه الحرب لأنها لم تكن حرباً عادلة ولا مقبولة ، إذ كان المفروض قيام المجتمع الدولي بمطاردة القاعدة في كل مكان ، ومحاصرة وعزل طالبان ودولته الأفغانية وتنشيط المعارضة في أفغانستان للوصول إلى نتائج إيجابية لصالح الشعب الأفغاني ومحاربة الإرهاب دولياً ، تفوق العواقب الوخيمة التي انتهت إليها هذه الحرب بعد عشرين عاماً ووقوع خسائر بشرية ومادية كبيرة تحملها الشعب الأفغاني والدول التي شاركت في تلك الحرب بوجودها العسكري في أفغانستان .

إن تجربتنا في العراق مع الحرب التي أقدمت عليها الولايات المتحدة بتحالف دولي وعربي واسع إسقاط دكتاتورية البعث صدام حسين في عام ٢٠٠٣ تشير إلى أن همَّ الغرب لا يتوجه صوب تحقيق إرادة الشعب ومصالحه وضمان الحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية بأي حال ، بل يتوجه صوب مصالحه في العراق والمنطقة مباشرة ، مع إشاعة «الفوضى الخلاقة!» وتشديد الصراعات ونشر واسع للفساد بين النخب والقوى الحاكمة والمجتمع والمشاركة فيه ، مما يجعل شعارات الغرب في الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كلها يافطات ومزرية وذات عواقب وخيمة .

وهكذا كان الأمر في أفغانستان. لقد عمل الغرب طوال عشرين عاماً ونسي أن عليه أن يبني دولة عقلانية تحقق مصالح الشعب الأفغاني ، بل عمل بإصرار شديد على إقامة سلطة غير عقلانية ، سلطة شبه دينية شبه مدنية فوقية مشوهة ومتصارعة وفاسدة حتى النخاع ، ومهتمة أولاً وقبل كل شيء بتوفير أقصى ما يمكن لكل من هؤلاء الحكام من أموال ونفوذ على حساب مصالح الشعب واستنزاف ما وردت لأفغانستان عبر طرق شتى من إعانات ومساعدات مالية وعينية . كما صرفت نسبة عالية من تلك الأموال لاقتناء الأسلحة والمعدات العسكرية التي وقع كلها أخيراً في أيدي طالبان. لم تسهم الولايات المتحدة وعموم الغرب ، ولا المسؤولون الأفغان ، في إقامة إدارة حكومية رشيدة ونظيفة ومسؤولة وذات انتماء للشعب كله ، ولا في بناء جيش وطني مدرب جيداً وعقيدته الدفاع عن الإنسان والمجتمع وسيادة الوطن. والدور الأبرز والمحدود كان لمجموعات من منظمات المجتمع المدني الغربية التي اهتمت بتنوير مجموعات من النساء في المدن الكبيرة ودفع الصبية والشبيبة ، إناثاً وذكوراً ، للدراسة في المدارس الحديثة التي اقترنت أيضاً بقضايا دينية ، بسبب طبيعة المساومة مع شيوخ الدين الذين لم يلتحقوا بقوات طالبان وحربها ضد الحكم الجديد .

الولايات المتحدة الأمريكية لم تبدِ أي اهتمام بتغيير البنية الاقتصادية للاقتصاد الأفغاني ، وبالتالي لم تسهم في تغيير البنية الاجتماعية للمجتمع وحافظت على الأوضاع كما كانت عليه قبل ذاك ، وبالتالي استمرت البطالة بنطاق واسع جداً ، وجرت محاولة استيعابها في القوات المسلحة أو في الخدمات وفي جيش جرار من البطالة المقنعة في الإدارة الحكومية واستنزاف نسبة عالية من أموال الخزينة . كما استمرت حالة الفقر المدقع في الريف والمدن البعيدة عن كابل ، واعتماد المزارعين على زراعة الخشخاش والحشيشة لإنتاج الأفيون والمخدرات الأخرى ، ثم السقوط التدرجي في أحضان قوات طالبان وتنظيماته السياسية التي استولت تدريجاً على مساحات واسعة من أرياف وجبال ومناطق في أفغانستان. إن غياب التنمية الاقتصادية والتعليم المهني والتقدم الاقتصادي أعاق فعلياً تحقيق التغيير المطلوب في وعي الفرد والمجتمع وتنشيط التنوير في صفوف غالبية الشعب.

إن الدرس الكبير والأساسي الذي مرّت به البشرية على امتداد القرون المنصرمة يؤكد بأن الحرب لم ولن تحل أي مشكلة في العالم ، بل تلد حروباً أخرى وتخلق مشكلات أخرى وتزيدها تعقيداً. وهو ما قدمته تجربة أفغانستان ، وما تشير إليه حتى الآن تجربة الحرب ضد الدكتاتورية الغاشمة في العراق والتي لم تكن قوى المجتمع على استعداد فكري وسياسي في قيادة البلاد صوب مجتمع حر وديمقراطي ومستقل ، بل أقام المحتلون نظاماً سياسياً طائفياً محاصصياً ومشوهاً وفاسداً ومتصارعاً في أفغانستان والعراق. وما حصل في أفغانستان يجد تعبيره بصيغة أخرى في هيمنة الدولة الثيوقراطية المتشددة والمستبدة على الوضع السياسي والاقتصادي والطائفي في العراق.

لقد شاركت الولايات المتحدة وإيران وتركيا وغيرهم من الدول مجتمعة بمنع عملية التنمية الاقتصادية في العراق بمساعدة ودعم مباشرين من جميع الحكومات التي تعاقبت على حكم العراق بين ٢٠٠٣ -٢٠٢١ ، ومنع تغيير بنيته الريعية النفطية وطبيعة علاقات الإنتاج وإبقاء المستوى المتخلف للقوى المنتجة وبنية المجتمع الطبقية المتخلفة. إنها عملية مقصودة وهادفة ومناهضة لإرادة ومصالح الشعب واستقلال وسيادة الوطن. إن تشخيص ذلك يتطلب معه العمل على تغيير النظام السياسي الطائفي الفاسد قبل أن يحصل في العراق ما حصل في افغانستان من خلال الهيمنة التامة للدولة العميقة على العراق، كل العراق.

نحلم بعراق جديد

زهير كاظم عبود

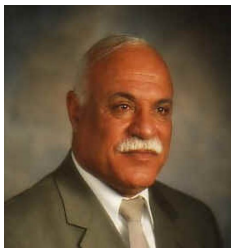

كيف لنا أن نتعلم أن لا زعيم أوحد بعد اليوم، ولاحزب واحدا يقود الجميع مثل القطيع، وأن القيادة للجميع والكل مدعو للمساهمة في البناء دون أي استثناء؟.

كيف لنا أن نتعلم أننا أديان مختلفة وقوميات مختلفة ومذاهب مختلفة وكنا ولم نزل نتعايش بسلام ومحبة وتآخ وصفاء وانسجام لم يعكر علينا الحياة سوى مجيء صدام للسلطة؟.

كيف لنا أن نفهم أن الفيدرالية ليست تكريس الانقسام القومي ولا تقسيما للوطن، انما هي صيغة دستورية وشكل من أشكال الحكم شرعها فقهاء القانون، ومارست تجربتها العديد من الدول التي نجحت في تطبيقها واستفادت من تجارب الآخرين، وعلينا الاستفادة من تجربة الجميع؟.

كيف لنا أن نعرف أن نظام صدام ولى الى مزبلة التاريخ، ونتذكره حين يرد أي شيء سيئ في بالنا؟ علينا أن نتوحد ونتكاتف ونلتحم لنختصر الزمن، فأمامنا طريق طويل للبناء، وهذا الطريق هو أمانة الأجيال المقبلة في رقابنا؟.

كيف علينا أن نعيد تنظيم مجتمعنا، ونتفحص القيم البذيئة والسيئة، التي جاء بها عصر صدام المنحط، وعلينا أن نرمي القيم السيئة والتافهة ونستعيد قيمنا الجميلة وأعرافنا الأجمل؟.

علينا أن نتفاهم بالمحبة العراقية وبقدر مساحة الحزن التي ترقعت بها أرواحنا، وبقدر مساحة الأرض التي توزعنا بينها، وها قد عدنا الى بقعتنا المباركة وتخلتنا البائسة التي تيبس سعفها وكاد يموت حمارها، علينا أن نتجاوز الكثير من رغباتنا الشخصية ونطفئ الكثير من أحقادنا ونتجاوز العديد من خلافاتنا ونتسامح في العديد من قضايانا الشخصية، وعلينا أن ننثر المحبة حقيقة بين بيوتنا نحصنها بها ونسيجها بالقيم العراقية، التي كنا نتبجح بها ونتفاخر بها قيم الشارع والمحلة والمدينة، قيم التسامح والعفو عند المقدرة، قيم العطف على الفقراء والمحتاجين، قيم حماية الملهوف والدخيل، قيم المصالحة والخير والمحبة.

القيم الجميلة والعريقة التي كان يتحصن بها مجتمعنا وتزيدنا قوة وأصالة، القيم والأعراف الجميلة المتناسبة مع تطور الانسان والزمن.

يحق لنا بان نحلم بعراق يضمن حقوق الأيزيدية ويلتفت اليهم، مشيراً بكل وضوح لدينهم القديم ونصوصهم الدينية الإنسانية والممتلئة بقيم المحبة والخير وتقديس الله، وأن يمنحهم الحق في ممارسة طقوسهم بكل حرية، وان يكون لهم قانون للأحوال الشخصية مثل باقي البشر في ارض الله الواسعة، وان يكونوا فعلا متساوين في الحقوق والواجبات مع بقية العراقيين.

ويحق لنا بأن نحلم أن للصابئة المندائية في العراق حضورا في هذا الدستور، وأن لهم قانون للأحوال الشخصية يليق بديانتهم القديمة والأصيلة، وألا نجبرهم على الامتثال لغير قانون ديانتهم، وان يعطيهم الدستور ما يتناسب مع حجم عطائهم الوطني وتضحياتهم العراقية.

وان نحلم بعراق يعطي للكرد الفيلية ما يتناسب مع فجيعتهم الانسانية وتضحياتهم التي فاقت خيالات الانسان وقصص الاساطير في كمية الظلم والتهميش والتشريد، الذي تعرضوا له والذي تسبب بتقطيع علاقاتهم الاجتماعية. وأن نعيد حقوقهم المسلوبة ومواطنتهم الممزقة وأن نمسح دموع أطفالهم ونضمهم الى القلب بعد ان نعوضهم عن الخسارات التي لحقت بهم.

ونحلم بوطن يعيد للشبك المسلمين حقوقهم ويرفع عنهم الظلم والحيف ويعيد لهم الاعتبار وما ضاع عليهم من حقوق وماتحملوه من قساوة السلطات التي اختلفت في المناهج، لكنها لم تختلف في تغييبها لهذه الشريحة من الطيبين الأصلاء.

ونحلم بعراق يكرم الآشوريين الذين صاروا مع عجين تراب العراق قبل أن يكتب التاريخ حروفه الاولى. المعلمين الأوائل والبناة الذين خطوا لنا الأحرف الأولى، ورسموا لنا الحضارة، وأن نعيد لهم المجد والمكانة التي تليق ببناة تلك الحضارة.

ونحلم بعراق يلتفت للكلدان الذين كانوا ولم يزالوا يرسمون المحبة والعطاء للعراق الكبير الذين بنوا حجارته واحدة لصق اخرى. ورصفوا تأريخه بمحبتهم وبعرقهم وجهودهم التي لم تزل معالمها حاضرة حتى اليوم، الشريحة الطيبة والعبقة التي تعطي ولا تأخذ بصمت القانع المبتلي بمحبة العراق.

ونحلم بعراق يعطي للتركمان ما منعته عنهم السلطات البائدة والشوفينية البغيضة التي تنزع عنهم اصالتهم ووطنيتهم وتضحياتهم الجسام من اجل العراق، وأن نعيد لهم بهائهم وتألقهم ولغتهم التركمانية العراقية وخصوصيتهم داخل القلب العراقي.

يحق لنا ان نحلم بوطن يحفظ للأرمن كل ما لهم من حقوق ويزيل عنهم الأذى والظلم والتغييب وهم الشريحة التي كانت تعطي بصمت؟ وأن نضمن لهم عدم تكرار المجازر التي حلت بهم.

ونحلم بوطن يقر بحق الانسان في الحياة ويعترف أن جميع العراقيين مهما اختلفت قومياتهم او دياناتهم حقاً شركاء في هذا الوطن، وان لهم كل الحق في اختيار شكل السلطة التي يريدون.

ونحلم بعراق تشيع فيه المحبة والألفة وينتشر التسامح والتآخي، وأن تختفي مظاهر السلاح والقنابل اليدوية من كل الظاهر وبأي شكل كان، وأن تمنع السلطة حتى لعب الأطفال من الأسلحة والمسدسات والرشاشات المرعبة، وأن أحلم بعراق يختفي في بيوته وشوارعه صوت التفجيرات والالغام، وأن نزرع شجر الدفلى وورد الياسمين على حافات الطرق العامة التي يحددها الآس، وأن نستمع لصوت البلابل وهي تغرد فوق أشجار البرتقال والرمان وتغفو بين سعفات النخيل.

نحلم بعراق خال من الاضطهاد والقمع والتهديد والاغتيال ومظاهر القسوة والتنكيل والدسائس؟

ونحلم بوطن يفيض فرحه المشع فوق ليله وحتى نهاره وتتحول ايامه الى زاهية ومشعة ومفعمة بمظاهر الانسانية.

ونحلم بعراق خال من الإرهاب أيا كان مصدره ومنبعه، وبعيد جداً عن التجارب المتطرفة والتفخيخ والبهائم التي تتمنى أن تموت ومعها المئات من دون ذنب.

ونحلم بوطن يدعى عراق يحميه الله والأنبياء والأوصياء، وطن محمي بكل الديانات الاسلام والمسيحية واليهودية والصابئة المندائية والأيزيدية والزرادشتية، وطن محمي بالعرب والكرد والتركمان والآشوريين والكلدان والأرمن.

وطن سيحميه الله وكل الناس العافين على المحبة والتآخي.

متى نبدأ البناء؟ سؤال يدور في أذهان العقلاء من أبناء العراق.

متى نوفر الكهرباء والماء الصالح للشرب والمواصلات والتي تليق بنا وبالسكن الذي يحفظ كرامتنا؟ متى نبني مدارسنا ونقيم مستشفياتنا ونعيد ترميم مصانعنا ونبلط طرق مواصلاتنا وان يصير عندنا قطار حديث ومترو يختصر الطرق والمسافات، وأن تسهم حكوماتنا بحملات لإعادة زراعة الحدائق والساحات العامة، متى تعاد الخدمات الأساسية التي تعيد بهاء عاصمتنا ومدننا التي صارت بائسة وتعود افراحنا وأنوار بيوتنا ونستمتع بايام عمرنا؟.

كيف لنا أن نسهم بالمحبة في أن يستعيد أخوتنا ممن أخطؤوا بحقنا وكتبوا عنا تقاريرهم ونظروا لنا ولأهلنا نظرات الاحتقار والريبة والحذر، وراقبوا جلساتنا وخلواتنا؟.

كيف لنا أن نعيد لهم ثقتهم بأنفسهم من أنهم جزء منا وهم أولادنا وأخوتنا ما داموا لم يرتكبوا الجرائم التي يحاسب عليها القانون والشعب؟ وكيف لنا أن نضعهم أمام واقعهم ونبصرهم بالخطأ الذي كانوا به يعمهون، وأن الطاغية كان يريدهم حطبا وأعواد الكبريت التي يشعل بها بيوتنا وحياتنا ومستقبلنا ويحرقهم معنا؟.

كيف لنا أن ندفع أخوتنا من المتوهمين والسذج للوعي من أن عليهم أن يقدموا لوطنهم وشعبهم ما يسهم في البناء الجديد؟.

كيف لنا أن نستعيد أنفاسنا ونتخلص من عواطفنا ونسترجع حقيقة أن من كان يقع في تيارات الوهم هم أخوتنا وأصحابنا قبل أن يسقطهم الطاغية في شباكه وخرائبه؟.

كيف لنا أن نبدأ بتعليم أنفسنا دروس الديمقراطية الحقيقية التي نريد؟ وأن نتقبل الفكر الآخر والرأي المخالف، وأن نسمح للمعارض أن يقول اعتراضه، وأن نسمح للنقيض أن يكتب ما يريد بكل حرية ومن دون مساس بشخصه أو كرامته.

أعطينا من الشهداء ما لم تعطه أمة مثلنا، ولم نزل نلملم عظام شهدائنا، ولم نزل نتعرف على ما طمرته الأرض المجهولة في ربوع العراق من أجداث شهدائنا، ولم نزل نعطي ونقدم الشهداء في مسيرة البناء، ومع كل هذا العطاء علينا أن نفكر بالبناء.

الخراب الذي حل في أرواحنا ومجتمعنا وأرضنا ومعاملنا ومدارسنا وبناياتنا والبنى التحتية لعراقنا، الخراب الذي لحق مياهنا وأهوارنا وسماءنا، الخراب الذي لحق جيشنا وشرطتنا وقوانيننا ودستورنا، والخراب الذي لحق اقتصادنا وثرواتنا البشرية والمادية والطبيعية، الخراب الذي لحق سمعتنا بين الأمم، كل هذا الخراب بفعل صدام ولا بد لنا من ترميم ما نقدر على ترميمه وبناء ما أنتهى في الزمن السابق.

إن عملية البناء أصعب من الهدم بالتأكيد، وعلينا أن نضاعف جهودنا مثلما تضاعف سعة قلوبنا ومحبتنا، وأن نداوي جروحنا ونلملم ما تناثر من شعبنا ووطننا، وأن نتصافى ونتدارك الزمن قبل أن يفوتنا هذا القطار السريع الانتقال.

بقاء قانون تعادل الشهادات تكريس للفشل والتخلف

د. محمد الربيعي

تعتبر الدورة البرلمانية الحالية أسوأ دورة لنوعية القوانين المناقشة والمشرعة، وللخروقات القانونية والمناهضة لتطلعات الشعب، وأكثر هذه القوانين سوءا هو قانون معادلة الشهادات والذي يقف في صدارة الإجراءات المناهضة للمجتمع الأكاديمي المحلي والعالمي، وباعتباره اغرب قانون في التاريخ الحديث، وفقا للتتبع والتحليل، ودلالة اكيدة على جهل المشرعين بواقع التعليم العالي العالمي.

وصف القانون بأنه «كارثة»، و «مثال بارز لدولة فاشلة»، و «تكريس للجهل»، وأنه «الأسوأ في التاريخ».لم يكن لمجلس النواب الكثير من القوانين، ولم يتم تمرير العديد منها مما يلقي الشك على الاسباب التي ادت الى الاستعجال في اصدار هذا القانون. لربما يؤكد الاصرار على تشريعه هو ما شاع من ان غرضه هو افتعال ازمة في الوسط الاكاديمي بالاعتراف بالشهادات بطرق بعيدة عن الاعراف الاكاديمية ولتسهيل عملية منح الالقاب العلمية للبرلمانيين واصحاب الدرجات الخاصة والموظفين واصحاب الشهادات.

حقيقة هذا القانون كما وصف بأنه كارثة ضمن عدد كثير من الكوارث التي اصابت التعليم العالي منذ السبعينات ولغاية اليوم. هذا قانون يستحق ان يكون مثال بارز لدولة معزولة ومحاصرة ذاتيا،لا يعرف نواب برلمانها بما يجري في العالم، وفي غربة تامة عما يحدث للتعليم العالي من تطورات، فيما عدا بعض الأمور السطحية كالتصنيفات العالمية التجارية، وبما يجري في بعض دول الجوار كالأردن. هذا هو الحد الاقصى لما يعرفه كثير من المسؤولين، وأعضاء البرلمان عما يجري من تطور في التعليم العالي في العالم. الطامة الكبرى انه يصدر في وقت انتشر فيه تزوير الشهادات والاقتباس غير المشروع والسرقات العلمية وكتابة الاطاريح تجاريا، واصبح التزوير والسرقة العلمية هما القاعدة، والنزاهة والصدق هما الاستثناء ليزيد من «الطين بلّة».

في الأمس كثير من الاكاديميين والمثقفين شجب اصدار القانون ووقف ضده، وكثير من اظهر مساوئه، واليوم بدأنا نلمس نتائجه السلبية وتأثيرها على حركة التعليم العالي،والتي أؤكد انها لن تعود بخير عليه،ولن تصب في مصلحة البلد وتقدمه، وانما ستساهم في تسريع تدهور الرصانة العلمية التي ما انفكت بالتدهور منذ عدة عقود.

سأحاول ادناه تقديم عرض سريع لأهم مساوئ القانون وأخطاره على مسيرة التعليم العالي.

١- منح الألقاب العلمية الجامعية لعموم الموظفين ومن قبل مؤسسات لا علاقة لها بالجامعات.. هذا حقا عمل خطير وغريب. لا توجد مؤسسة غير اكاديمية في العالم تمنح لقب اكاديمي كلقب بروفسور.لا يحدث هذا في اي دولة في العالم! اللقب العلمي لا يمنح من قبل مؤسسات غير اكاديمية وغير تعليمية وبحثية ونقصد بها الجامعات ومثيلاتها،فهذا اللقب يحمل كثير من الشروط والواجبات الاكاديمية والعلمية، ويفرض على الجهة المانحة متطلبات مالية واعتبارات وظيفية تتعلق بمهام الجامعات حصرا كمثل التدريس والاشراف، والتوجيه والبحث العلمي، والابتكار ومواكبة التغييرات، وتقديم الاستشارات العلمية والتكنولوجية.

اللقب العلمي خاص بالمؤسسة الاكاديمية كما هو لقب «جنرال»فهو خاص بالمؤسسة العسكرية. هو ليس بجائزة او مدالية شرف.. انه لقب لوظيفة تتطلب نشاط اكاديمي وتدريسي وبحثي ومشاركة فعلية في عملية التكوين العلمي والمهني للطلبة. انه لقب وظيفي ينتهي مفعوله بترك الاكاديمي للمؤسسة الاكاديمية، أي لا يستطيع الاكاديمي من استخدامه بعد تقاعده او خروجه من الجامعة. يستطيع الاكاديمي ان يّعرف نفسه بانه بروفسور سابق او بروفسور متقاعد (الا اذا كان يحمل لقب بروفسور متمرس)، كما لا يستطيع الجنرال ان يستمر بتسمية نفسه إلا بالجنرال السابق او المتقاعد والوزير بالوزير السابق. فكيف يمكن منح الضابط او الموظف في وزارة الشباب والرياضة،او في وزارة النقل، او في الداخلية، او الدفاع لقب بروفسور؟ وما هي الضوابط والمعايير الاكاديمية التي سيتم على اساسها منح اللقب ومن خلالها تتم عملية الترقية العلمية؟

لقب بروفسور هو وصف لوظيفة تمنحها مؤسسة اكاديمية مثلما تمنح لقب مدرس،وبروفسور مساعد عندما يحقق التدريسي شروط المؤسسة. اما ان يمنح على أساس انه لقب معنوي فهذا حقا تجني على كل بروفسور. وهذا ما لا يمكن ان يحصل الآن إلا في العراق. انها مهزلة واستهتار بالألقاب والوظائف العلمية!

٢- اما المسألة الثانية فهي التي تدور حول الغاء اللجان العلمية لتقييم الشهادات أي ان تقييم الشهادة سيتم من خلال عمليات إجرائية ولن يتم مناقشة الجوانب العلمية للشهادة. هنا حقيقة لا غبار عليها وهي ان العالم يهتم بالجوانب العلمية اكثر بكثير من الجوانب الإجرائية.. العالم عند معادلة الشهادة وتقيمها يعطي اهمية بالغة الى معايير التأهيل كشروط القبول ومدة البرنامج وهيكل البرنامج ومحتواه وطرق الدراسة والتقييم، حالة المؤسسة المانحة، أي ما إذا كانت معتمدة / معترف بها من قبل هيئة عالمية لضمان الجودة والاعتماد، والدرجات العلمية السابقة للدرجة الحالية، أي في حالة شهادة الماجستير ينظر في أهلية شهادة البكلوريوس. كيف سيمكن من تقييم الشهادة من دون الاخذ بالاعتبار هذه المعايير ومن دون لجنة علمية مختصة؟ من سينظر بها؟ تبدو لي الاجراءات التي نص عليها القانون قمة الاستهتار برصانة الشهادة ومصدرها! انها إهانة كبيرة للمجتمع الاكاديمي. كيف يمكن الاكتفاء فقط بمصادقة الملحقية الثقافية على الشهادة بدون الحاجة لمصادقة وزارة الخارجية من البلد المانح ومن دون اعترافها بالجهة الاكاديمية المانحة؟..هذه كارثة!

٣- النقطة الاخرى كيف يسمح بمنح الشهادات الجامعية للبرلمانيين والوزراء واصحاب الدرجات الخاصة بدون الحاجة الى تفرغ؟ هل يعني ان الشهادة ستكون بالمراسلة؟ وحول موضوع التفرغ، يبدو لي ان كلا من مجلس النواب والوزارة قد فهموا مسألة الحصول على شهادة من الخارج بصورة خاطئة. يبدو انهم متفقون على تخفيض فترة الإقامة في الخارج من ٩ اشهر الى ٦ أشهر! استغرب من هذا القرار. الطالب لا يذهب للدول المتقدمة للحصول على مجرد شهادة، وانما على تعليم متكامل، وعلى ثقافة ومعرفة، واخلاق مهنية،وعلى كل ما يمكن الحصول عليه من الجامعة والمجتمع، خصوصا اللغة، وهذه الأمور لن يحصل عليها إلا بالتواجد داخل المجتمع الجديد. واذا كانت الحجة هي في توفير عملة صعبة للوطن فهذه حجة سخيفة في ظل الفساد الانفجاري في البلد وتهريب البلايين،فالأفضل ان يبقى الطالب في الوطن ويدرس في جامعاته ليوفر كل تكاليف الدراسة. هل الدراسة في الخارج ستصبح بالمراسلة؟ كيف سيتعلم اللغة؟ لماذا يأخذ الطالب شهادة اجنبية من دون وجوده طوال او معظم فترة الدراسة في الجامعة وفي بلد الدراسة؟ لمصلحة من وضعت هذه المواد؟

وأخيرا لابد من الاعتراض بشدة على سن قانون اكاديمي لا تتغير مواده الا بموافقة مجلس النواب بينما يمكن الاكتفاء بتعليمات كما هي عليه الحالة الحالية في وزارة التعليم العالي، او كما ترتئيه الجامعات من مصلحة خاصة بها ضمانا للحريات الاكاديمية. ما من حاجة الى قانون، ولا من سبب مشروع.

لا حل الا بإلغائه فلا يصلح تعديله.

السلاح ذو الحد الواحد

حمزة مصطفى

لم يكن مصطفى الكاظمي رئيس الوزراء قاسيا إنسانا أو حاكما لكن من «حرقة قلبه» وقلوبنا معه واجه قاتل الشهيد عبير الخفاجي مدير بلدية كربلاء قائلا له «انت مجرم». لا أحد يعرف كم كانت ذاكرة القاتل تنزف في تلك اللحظات طبقا للوصف المذهل الذي عبر عنه الشاعر الراحل عبد الوهاب البياتي «من يوقف النزيف من ذاكرة المحكوم بالإعدام قبل الشنق». لم يشنق قاتل عبير بعد لكن كل المؤشرات تدل إنه في طريقه ليس الى الشنق فقط بل أن يكون التنفيذ في مكان وقوع الجريمة.

لحظات قاسية على الجميع كانت تلك التي شاهدها العالم والقاتل يشهر سلاحه ذو الحد الواحد ليوجهه صوب موظف يقوم بعمله الطبيعي في بلد لايراد لأحد أن يؤدي فيه عمله طبقا للقانون. ولحظات مرعبة على القاتل وهو يسمع «ترس إذنه» مفردة أنت «مجرم» يصوبها نحوه رئيس الوزراء. صحيح أن ذاكرته كانت تنزف لحظتها لكن ربما طرق له نزيف «صفح» بشأن مدلول مفردة «مجرم» كونها الأكثر قسوة بين مفردات اللغة.

لكن لماذا هذا الذي حصل؟ لأننا مهووسون بالسلاح من «قالوا بلى». حين نريد الإتيان بمثل نلجأ الى السلاح قائلين .. هذا سلاح ذو حدين. وحين نريد إطلاق وصف على أحد بلغ من الكبر عتيا نقول «عمر تفكة». وحين نريد المفاضلة بين السلاح وبين أي شئ آخر حتى لو كان أعز الناس نقول له «بيع أمك وإشري البارودة». وحين جاء أبنها ملفوفا براية العشيرة في ثورة العشرين قبل علم الدولة المختلف عليه منذ مائة عام قالت أم الشهيد «إبني المضغته البارود مفطوم على سركيها». أشهد أن هذا موقف بطولي عظيم جرى التعبير عنه ببيت شعر يهز قارئه وسامعه من الأعماق لكن في النهاية القاسم المشترك هو البندقية أي السلاح.

لحظة مشاهدتي القاتل أمام رئيس الوزراء في مشهد سيبقى عالقا في ذهن أطفال أطفاله على مدى عقود إن لم أقل قرون قادمة تساءلت مع نفسي .. لو لم يكن هذا الرجل يحمل سلاحا ماذا كان يحصل؟ أقصى ماكان يمكن حصوله هو «عركة» بالأيدي سرعان مايتدخل فيها طابو الخير وتفض بأية طريقة غير القاتل والمقتول. لكن هذه هي مصيبة السلاح حين يكون .. ذا حد واحد.

العراق على حافة الهاوية والسياسيون يدفعون به نحوها !

عصام الياسري

منذ احتلاله قبل ثمانية عشر عاما لازال العراق يعاني من وطأة التدخلات الاقليمية وبشكل خاص الاجنبية من قبل الولايات المتحدة وايران وتركيا وجعله ساحة صراع وحروب مدمرة، ولازال من يسمون بالسياسيين يتناحرون على مراكز النفوذ وكتل احزابهم تتصارع على السلطة ونهب مقدرات البلد وثرواته. مضافا الى ذلك انتشار السلاح المحمي والفوضى التي تقوم بها الميليشيات الولائية والعقائدية، كل ذلك جعل الشعب يدفع ثمنا باهظا، وجعل العراق يفقد الكثير من فرص التطور والتقدم، ليصبح في عداد الدول المتخلفة في الميادين التقنية والعلمية والاقتصادية والصحية والاجتماعية. لقد أصبح هدف تغيير النظام السياسي الطائفي مسؤولية وطنية وأخلاقية لا تقبل المجاملات والمساومة والمناورات السياسية ، مما يتوجب على الشعب وقوى ثورة تشرين التموضع السياسي والوطني الحقيقي للحفاظ على ما تبقى من اوراق ضغط لانجاز عملية تقرير المصير والتغيير السياسي الشامل لاستعادة الدولة. ولتحقيق هذه القيم ينبغي مواجهة الادعاءات الزائفة التي تنتهجها بعض الاحزاب لتسويق نفسها على انها حليفة الفقراء والجياع، الذين عانوا منذ ثمانية عشر عاما من نظام حكم طائفي ـ عرقي أنتج الارهاب والفساد والمليشيات المسلحة التي أشاعت الفوضى وعمليات الخطف والقتل والتهجير القسري وحولت حياة العراقيين الى جحيم حقيقي كما وأوصلت بلاد الرافدين الى حافة الانهيار.

أن ما يطرأ على السياسة العامة للدولة بسبب الصراعات اليومية لم يعد حدثا استثنائيا، بل هو شأن ممنهج ، تتحكم في ادارته ميليشيات اشد بأسا ونفوذا من الدولة، تؤثر في صياغة القرار واتخاذه على المستويين الداخلي والخارجي، تؤدي بين الحين والآخر إلى صراعات تكاد أن تقوض مصير العراق وتتجه به نحو المجهول. فيما القضايا المصيرية الهامة التي تعني في الدرجة الأولى المواطن العراقي، لاتزال منذ تشكيل أول إدارة حكم في البلاد على يدِ الاحتلال عالقة ولم يتحقق اصلاحها لغاية اليوم، وفي مقدمتها النقص الكبير في إمدادات الماء والكهرباء وتدهورالنظام الصحي وأتساع الهجرة والتهجير وتصاعد عدد الأرامل واليتامى وتفشي البطالة والإرهاب والقتل على الهوية. لا بل مسألة نظام الحكم ومؤسساته برمتها، تفتقر الى المرجعية القانونية والقضائية التي لابد الاحتكام إليهما، آليا وحرفيا، وليس على أساس انتماءات عقائدية وحزبية تقتضيها مصالح أطراف النزاع وفق منهج العمل بما يسمى ضرورة التوافق سيئ الصيت الذي عطل ميكانيكيا كل أمر في البلد.

تحاول بعض القوى والاحزاب المتحكمة داخل السلطة وخارجها تحت ذريعة حماية الديمقراطية والعملية السياسية اسقاط جميع الاوراق من يد صناع انتفاضة تشرين الباسلة لتفادي خسارة مواقعها داخل المجتمع وافراغها من مضامينها الوطنية وفي مقدمتها القضاء على الفساد الذي انهك الدولة والمجتمع وحال دون اعمار البلد وتحسين احوال الناس الامنية والصحية والاقتصادية وانهاء انتشار الميليشيات وسلاحها المنفلت وتحقيق العدالة وعدم الافلات من العقاب.

إن ما يجري في العراق من أساليب منافية للأعراف والقوانين كسرقة المال العام وتوزيع الامتيازات والعقارات على منتسبي احزاب السلطة، وانتشار الفوضى والتخندق الطائفي، وانتعاش أساليب قتل المتظاهرين وأصحاب الفكر والعلم والرأي وممارسة القمع والتهديد السياسي، وأخيرا وليس آخرا الخطف والابتزاز المنظم، هنالك تجاهل للشعب، الذي أصبح بنظر الطبقة الحاكمة في حكم الغائب، لا يُسأل عن رأيه في القضايا المصيرية. كل ذلك ليس أمرا عجيبا في عراق اليوم. إنما العجب، ان لا تجد بين القائمين على ادارة الدولة ومؤسساتها، من يقوم ولو بالجزء اليسير من صلاحياته لوضع حد للازمات وجعل المواطن يطمئِن على حياته ومستقبله، ويشعر أنه يقترب من نهاية النفق المظلم نحو عالم جديد منفتح ومستقبل أفضل.

الأزمة السياسية في تونس : خيارات الاستجابة الأمريكية

خليل عبد العزيز

في ٢٥ تموز/يوليو، وبعد يوم من المظاهرات المناهضة للحكومة في جميع أنحاء تونس، أبلغ الرئيس التونسي قيس سعيد شعبه أنه سيقيل رئيس الوزراء هشام المشيشي، ويجمّد مجلس النواب لمدة ثلاثين يوماً، ويرفع الحصانة عن جميع أعضاء البرلمان، ويتولى السلطة التنفيذية بمساعدة رئيس حكومة جديد يعيّنه بنفسه. ووفقاً لسعيد، كانت هذه الإجراءات الاستثنائية مطلوبة بسبب الوضع الكئيب للبلاد وكانت متوافقة تماماً مع الدستور. وفي اليوم التالي، أغلق الجيش مدخل مجلس النواب. وردا على ذلك، انضمّ رئيس البرلمان راشد الغنوشي - الذي يرأس الحزب الإسلامي الرئيسي، «النهضة» - إلى زملائه المشرعين خارج المبنى لعقد جلسة برلمانية عبر الفيديو. ومن ثم، أعلنوا رفضهم القاطع للخطوات التي اتخذها سعيد.

ويبدو أن الرئيس التونسي لا يُبالي في الوقت الحالي، حيث أقال وزراء الداخلية والعدل والدفاع وأصدر قراراً بوقف العمل في كافة الإدارات العامة باستثناء الجيش والأجهزة الأمنية والخدمات الصحية والمدارس. وتضع هذه التطورات المفاجئة النظام التونسي الديمقراطي الهش تحت ضغط هائل، ومن المرجح أن تحدّد الأيام المقبلة ما إذا كانت البلاد تتجه نحو تغيير مؤقت في العملية الانتقالية الديمقراطية التي تشهدها، أو ترسيخ أكبر للسلطة، أو العنف.

أزمة في السياق

تُعتبر الأزمة الحالية نتاج تقارب ثلاث روايات رئيسية :

الأولى ذات طبيعة اقتصادية تكشفت معالمها منذ الإطاحة بالرئيس المستبد زين العابدين بن علي في عام ٢٠١١. فقد أدت سلسلة من الهجمات الإرهابية خلال السنوات اللاحقة إلى تدمير قطاع السياحة، الذي كان يمثل تقليدياً حوالي ١٠ في المائة من «الناتج المحلي الإجمالي» للبلاد. وفي غضون ذلك، أدت أوجه القصور الهيكلية المستمرة منذ عقود إلى تضخم القطاع العام، وعندما اقترح المسؤولون تقليصه لتحرير الأموال من أجل استخدامها في نفقات أخرى، ساهم اتحاد عمالي نافذ في رفض التخفيضات الكبيرة. ورغم التضخم، بقي معدل البطالة الإجمالي مرتفعاً إلى حدّ كبير، خاصة بين الشباب. وتفاقم الوضع بسبب الآفاق الاقتصادية المتباطئة في أوروبا (التي ترسل إليها تونس ما يقرب من ٧٠ في المائة من صادراتها)، وجائحة فيروس «كورونا». وبحلول أواخر عام ٢٠٢٠، بلغ معدل البطالة رسمياً ١٧ في المائة (٣٦ في المائة بين الشباب)، ووفقاً لحسابات الحكومة فإنها ستحتاج إلى ٦,٩ مليار دولار في شكل قروض لمجرد تمويل العجز المتوقع في ٢٠٢١. ورداً على هذه المشاكل المتزايدة، اندلعت الاحتجاجات مراراً وتكراراً على مر السنين، لتعكس سخطاً واسع الانتشار إزاء الاقتصاد المتهالك وعجز الحكومة الواضح عن وقف النزيف.

أما الرواية الثانية فهي ذات طبيعة سياسية بدأت مع معركة سياسية مريرة بين الإسلاميين وجماعات علمانية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وتطلّب تسوية ذلك النزاع تنازلات صعبة تم ترسيخها لاحقاً في دستور عام ٢٠١٤، الذي يُعتبر إلى حدّ بعيد الميثاق الأكثر تقدماً في العالم

العربي من حيث الحريات الفردية وغيرها من الأسس الأساسية للديمقراطية. ومع ذلك، حتى عندما منح الدستور صلاحيات واسعة لمجلس النواب المنتخب، إلا أنه احتفظ أيضاً بمسؤوليات أساسية للرئاسة، التي كانت في السابق المؤسسة الحاكمة الوحيدة. وفي نهاية المطاف، أدّى هذا النظام الهجين إلى قيام توترات شبه دائمة بين رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزراء.

وفي البداية، فإن التركيز ما بعد الثورة على التوافق السياسي والتسوية كان له الفضل في الحفاظ على السلام الاجتماعي وتسهيل العملية الانتقالية بعيداً عن النظام الاستبدادي. ولكن في السنوات الأخيرة، أصبح التوافق قوة معطّلة، مما جعل معظم الأحزاب السياسية ضعيفة، وذات طابع شخصي للغاية، وعاجزة عن اتخاذ قرارات سياسية جريئة. وحتى أن «حركة النهضة»، أقوى حزب مؤسسي في البلاد، شهدت اضطرابات داخلية في الآونة الأخيرة، حيث اتهم البعض الغنوشي برفض إفساح المجال أمام قيادة جديدة وتجاوز حدوده من خلال الترشح لمنصب رئيس مجلس النواب.

وكانت الآثار الصافية لهذا التدهور واقعية: استقطابات شديدة في أوساط الناخبين والطبقة السياسية؛ وشبه الجمود الكامل في مجلس النواب؛ وخيبة أمل عامة وأسعة النطاق من الأحزاب السياسية؛ وخلاف متصاعد بين سعيد والمشيشي. كما أدى عدم قدرة المشرعين على الحكم إلى تأخير إنشاء مؤسسات رئيسية، وأبرزها المحكمة الدستورية. وتخوّل المادة ٨٠ من الدستور الرئيس سلطة اتخاذ إجراءات استثنائية في حال بروز تهديد أمني وشيك أو «خطر... يعيق سير العمل بصورة طبيعية في مؤسسات الدولة»، لكنها تشترط أن يبلّغ رئيس الجمهورية رئيس المحكمة الدستورية، من بين سلطات أخرى، بالتدابير. بالإضافة إلى ذلك، تحظر المادة على الرئيس وقف الأنشطة البرلمانية خلال هذه الأزمة، وتفرض أن تنظر المحكمة في الأمر بعد ثلاثين يوماً لتحديد قانونية استمرار حالة الطوارئ.

وكونه أستاذاً سابقاً في القانون الدستوري، يعرف سعيد تماماً [تفاصيل] المادة ٨٠. ومع ذلك فهو أيضاً مستقل ويتمتع بخصائص شعبية قوية وليس لديه خبرة سياسية سابقة، لذلك ربما يراهن على أن مشاعر مؤيديه المناهضة لمؤسسات الدولة وكرههم للأحزاب سيحميانه من التفسيرات الملتبسة للقانون.

وتتمثل الرواية الثالثة في مأساة الصحة العامة. فقد أدى فيروس «كورونا» إلى انهيار نظام الرعاية الصحية في تونس تقريباً - حيث أبلغت مستشفياتها عن نفاد الأوكسجين، وأصبح معدل الوفيات حالياً بسبب الفيروس ثاني أعلى معدل في العالم، وتم تطعيم ٦ بالمائة فقط من سكان البلاد البالغ عددهم ١١ مليوناً. وقام المشيشي مؤخراً بإقالة وزير الصحة وسط تفاقم الأزمة الطبية، ولكن فقط بعد أن تم التقاط صور لرئيس الوزراء نفسه والعديد من أعضاء مجلس الوزراء الآخرين أثناء إجازتهم في منتجع سياحي بدلاً من الاجتماع لمواجهة الجائحة (كانوا قد زعموا أنهم لا يستطيعون الاجتماع كما هو مخطط بسبب القيود المتعلقة بالفيروسات). وفي ذلك الوقت،

←

مهّد الرئيس سعيد بوضوح لإعلانه الصادر في ٢٥ تموز/يوليو من خلال إصداره أوامر للجيش بتولي إدارة التصدي للوباء.

ويُعتبر الجيش التونسي الذي يضم ما يقرب من ٥٠٠٠٠ جندي مؤسسة صغيرة بل محترفة تجنبت عموماً النشاط السياسي، ويبدو أنها تستجيب حالياً لأوامر الرئيس سعيد، كما تشهد المواجهة التي وقعت في ٢٦ تموز/يوليو خارج مجلس النواب. ومع ذلك، لطالما ركز الجيش على ضبط الحدود وعمليات مكافحة الإرهاب، لذلك قد لا يكون مجهزاً للتعامل مع الاضطرابات الداخلية الخطيرة. ومن المرجح أن تقع هذه المهمة على عاتق وزارة الداخلية، التي لها صلاحيات على مجموعة أكبر بكثير من وحدات الشرطة وقوات الأمن المحلية الأخرى. يبقى أن نرى ما إذا كان سعيد سيستمر في التمتع بطاعة هذه المؤسسات.

كيف يجب أن تستجيب واشنطن

فيما يتخطى الرمزية المأساوية لانهيار النظام الديمقراطي الوحيد في المنطقة، قد يكون عدم الاستقرار الشديد في تونس بمثابة نعمة للجهات الفاعلة السيئة في ليبيا والجزائر ودول أخرى التي تتوق إلى غزو البلاد وبالتالي تعريض حلفاء الولايات المتحدة للخطر - ليس فقط الشعب التونسي، بل شركاء عبر البحر الأبيض المتوسط في أوروبا. ولذلك، من مصلحة واشنطن مساعدة تونس على ضمان استقرار تجربتها الديمقراطية. وقد أصدرت إدارة بايدن والكونغرس، وبحق، بيانات واضحة تحث المسؤولين التونسيين على احترام الدستور ودعم المكاسب الديمقراطية التي حققتها الدولة. والآن، على فريق بايدن الضغط على الرئيس سعيد لتوضيح خارطة الطريق التي وضعها لإنهاء الأزمة بسرعة. ومن شأن تعيين وزراء جدد أن تكون خطوة أولى مهمة في هذا الصدد.

وبالنظر إلى الظروف الاقتصادية والصحية التي تؤجج الأزمة، على واشنطن أيضاً النظر في اتخاذ تدابير تهدف إلى تعزيز قدرة تونس على الصمود في هذين القطاعين. وقبل إقالته، كان المشيشي في خضم مفاوضات مع «صندوق النقد الدولي» حول حزمة قرض بقيمة ٤ مليارات دولار، وكان تأمين هذا القرض - مع جميع الإصلاحات المصاحبة التي يتطلبها - أمراً بالغ الأهمية لضمان عدم معاناة البلاد من انخفاض آخر في تصنيفها الإئتماني. وبناءً على ذلك، على واشنطن أن تسهّل إقرار القرض وسط إبلاغ سعيد في المجالس الخاصة بأن صرف الأموال سيتوقف على وضعه خارطة طريق ديمقراطية بصورة واضحة. وعلى الصعيد الطبي، قدمت الولايات المتحدة لتونس ٣٦ مليون دولار من المساعدات المتعلقة بـ «كوفيد-١٩» منذ آذار/ مارس ٢٠٢٠، إلى جانب ٥٠٠٠٠٠ لقاح من خلال برنامج «كوفاكس» وأكثر من مليون لتر من الأوكسجين لوزارة الصحة. ومع ذلك على إدارة بايدن مواصلة البحث عن وسائل لإرسال إمدادات طبية إضافية إلى الدولة التي تعاني من هذه الصعوبات. وفي إطار كافة هذه الجهود، يجب على واشنطن أن تنسق مع الحلفاء الأوروبيين الذين يتشاركون مصلحة قوية في رؤية العملية الديمقراطية تنجح في تونس.

لا نهضة لبلد قانونه معطل

علي الشكري

يقيناً أن لكل قانون حكمة ومخاطبين مثلما له زمان ومكان ، بغيره يصبح القانون وليد ميت ، والقانون قاسم مشترك بين البلدان الأكثر ديمقراطية والأقل ، مثلما هو قاسم مشترك بين البلدان الأكثر تقدماً والأقل ، لكن الفارق بين قانون البلدان الأكثر ديمقراطية وتقدم انه نافذ في مواجهة الكافة حاكم ومحكوم ، ومعطل مركون في البلدان الاقل ديمقراطية وتطور ، أو نافذ في احسن الأحوال على البعض دون الآخر . للعراق عدة توصيفات واليه ينسب عدة تأصيلات ، من بينها أنه بلد التشريع، إذ لا تزال مسلة حمورابي تؤطر متحف اللوفر وتتقدم مقتنياته ، واللافت أن في بلد التشريع يغيب تطبيق التشريع ، فأصل الإشكال في العراق ليس في وجود التشريع ولكن في غياب تطبيقه أو تطبيقه المنحرف ، فهو قوي شديد التطبيق على الشريف النزيه المسالم ، ضعيف هزيل غائب على الغني الفاسد الراشي ، وبالقطع أن الانحراف أو الالتزام في تطبيق القانون مبدأن ينصرف الى كل المنظومة لا جلها ، فإما تطبيق أو غياب ولا حل وسط .

والمؤسف في العراق ومنذ ثمانينيات القرن الماضي بدأ التأسيس لثقافة غياب القانون إلا على الضعيف الآمن المهادن ، فاستبد الحاكم وبطشت حاشيته بالرعية ، وأصبح القانون شماعة يعلق منها وعليها الشعب ، وترسخت هذه الثقافة مع التعسف في فرض الحصار الاقتصادي على الشعب دون الحاكم ، فتفشت الجريمة وضعفت سطوة القانون ، ويقيناً أن الحاكم كان على قناعة أن في ضعف الشعب وغياب القانون وتفشي الجريمة وافتعال الأزمات قوة لمنظومة حكمه ، وهو لا يعلم أن ذلك كان خط الشروع في إنهاء حكمه وبدأ العد التنازلي لزوال ملكه .

وبالقناعة ذاتها بدأ الاحتلال عهده في العراق بعد سنة ٢٠٠٣ودون شك كان تفكيره صحيح منطقي ، فمع غياب القانون يحكم سيطرته على الشعب المحتل ومقدراته ، وعلى نهج المحتل سار الحاكم الجديد ليس كيداً بالشعب ولا بغضاً في الوطن ، ولكن لضعف الخبرة وقلة الحيلة ورغبة في تعويض الظلامة ، فسقط في نفق المكيدة فتحمل وزر السابق والقائم واللاحق . وكل غياب للقانون قابل للملاحقة والإصلاح والتقويم ، الا الغياب الذي يستهدف أس البلد وأمن المواطن ، وهو المشاهد اليوم في مشهد مؤسف ، لقد استبد الغالب من الشعب حينما راح يتفاخر بحمل السلاح ، مرة باسم العشيرة ، وأخرى بحجة الدفاع عن النفس ، وثالثةبداعي حماية المسؤول ، فغاب سلاح الدولة وحل محله سلاح الشعب ، وهو الأخطر على الوطن والمواطن ، فأستبداد فرد خير من استبداد كل الشعب أو جله ، واللافت في العراق أن ظاهرة غياب القانون وانفلات الأمن وانتشار السلاح أفة آخذة بالتزايد والانتشار ، والدولة غافلة متغافلة عن المآل ، ظهر السلاح في العشيرة فاستهترت به الرعية حتى راحت تحمله وتفتخر في استعماله في الفرح والمأتم والهزيمة والنصر ليس على العدو ولكن في مبارة لكرة القدم ، وأصبح السلاح في العراق اشبه بسلاح توره بورا ، إن لم تحصل على راتب اشهر السلاح ، إن استوقفك عسكري اشهر السلاح ، إن لم يفتح لك الطريق استخدام السلاح جائز ، إن لم تحصل على الطماطم لا بأس في استخدام السلاح ، ويقيناً أن استخدام السلاح جائز مرخص مباح ،إن سرقت المال العام وتصدى القانون لك . لقد أزهق دم مدير بلدية كربلاء وهو ينتصر للقانون ، على يد سارق مغتصب فاسد ، فوقف العالم مذهولاً لهول هذا الاستهتار في استخدام السلاح ، وبالقطع أن دم هذا الشريف النزيه غالٍ على كل وطني يحمل القانون هما ، لكن الاهم في هذا الحدث المروع أن يلتفت القائم على شأن تطبيق القانون الى خطر انتشار السلاح والاستهتار في استخدامه ، فاستشهاد المهندس عبير على يد ارذل الخلق أخلاقاً لابد أن يكون الشعرة التي تكسر ظهر السلاح المنفلت ، وعلى ولي الدم أن يكون حريصاً على ما فـــقد ولا يرتضي تسوية دم الشهيد بجلسة عشائرية ، وعلى القائم على تطبيق القانون الحزم في إنـــفاذه دون أن يكون للعفو الخاص طريق لإنـــفاذ القاتل ، وإلا سيوجه السلاح الى صدر كل شريف نزيه ولا من حام، فقد حان وقت الانتفاض للـــقانون والوطن ، وسيجد المنتفض جيشاً من الشـــعب يلتف حوله وينصره على من أراد الاستواء على الوطن .

الراصد المتخصص لمنظمة حمورابي لحقوق الأنسان

مظلومية العراقيين المسيحيي المتواجدين في الوطن

نتيجةالتلكؤ في تنفيذ القرار (86)

يمثل قرار رقم (٨٦) الذي اتخذه مجلس الوزراء عام ٢٠١٨ واحداً من القرارات التي تم التعويل عليها لأنصاف المكون المسيحي العراقي

لقد نصَّ هذا القرارعلى تعويض الدرجات الوظيفية لتاركي الخدمة والمستقيلين والمتقاعدين المسيحيين من ابناء المكون نفسه وحسب منطقته

لقد جاء في الاسباب الموجبة لهذا القرار انه لحماية المكون المسيحي العراقي وتعزيز وجوده في بلده بعد الكوارث التي تعرض لها نتيجة الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبتها جماعات العنف المسلح او التي ارتكبها الارهاب بالنسخة المعروفة داعش ضد هذا المكون العراقي الاصيل

الواقع لم يجد القرار رقم ٨٦ فرصته اللازمة من التطبيق السلس والمنصف حتى الان ، وماحصل في محافظة نينوى في هذا الشأن يعكس الصورة الاوسع للتلكؤ في التنفيذ حيث هناك مئات المواطنين المسيحيين تقدموا ليحلوا محل الذين تقاعدوا او تركوا الخدمة مكرهين واخذوا الهجرة طريقا ينقذ حياتهم . رغم وضوح القرار الذي لايتحمل اي تأويل او اجتهاد اداري مخالف لحقيقتة ،اي ان التعويض الوظيفي يتم من المكون المسيحي حصرياً ، كما ان الشرط الوحيد الذي اقترن بالقرار والمرتبط باقرار قانون الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٨، فقد تحقق .

بعض الوزارت غضَّت النظر وامتنعت عن تنفيذه رغم قيام مسيحيين بتقديم طلبات تعيين وفق هذا التعويض ومن اقارب الموظف المسيحي تارك الوظيفة او المستقيل او المتقاعد ، دوائر حكومية اخرى استثمرت بغير وجه حق القرار وعيَّنت وظيفيا عراقيين من مكونات اخرى في حين باشرت دوائر بتنفيذ القرار ولكنها توقفت ولم تستكمل تنفيذه بدون اي مبرر مشروع .

لقد مضى ثلاث سنوات على صدور القرار المرفق بأمر تنفيذي فوري لكن هذا ماجرى له .

ان منظمة حمورابي لحقوق الانسان اذ تشير الى ذلك فانها تحتفظ بكل الاولويات وتستطيع ان تزود ديوان مجلس الوزراء بالخلل الذي حصل كما تطالب المواطنين المسيحيين باشعارها على اساس انهم قدموا طلبات توظيف للاستفادة من الحق الذي وفره القرار (٨٦) لكن طلباتهم اهملت . كما ان اصدار الحكومة قرارات لا تقوم بتنفيذها ، يعد تضليلا للرأي العام الوطني والدولي ، ولا يعكس اي تفسير اخر سوى تقديم ايحاءات للاخرين وخاصة للمجتمع الدولي ، بأن المسيحيين يحضون بسياسات حماية خاصة أو يتلقون تمييزا ايجابيا ، في الوقت الذي لا يحصل ذلك ولا يتم تنفيذه على صعيد الواقع . وان كان هناك ثمة تنفيذ بعض الحالات الفردية في بعض الدوائر التي تنفذ بشكل انتقائي ، فهي ليست سوى لذر الرماد في العيون ، او تخضع لمزاج رئيس او مدير المؤسسة ، سواء كانت وزارة او هيئة او غيرها .

المركز العراقي الكندي لحقوق الإنسان مناشدة لحل أزمة اللاجئين العراقيين العالقين في لتوانيا

يحاول طالبو اللجوء العراقيون في بلاروسيا عبور حدودها إلى لتوانيا المجاورة لها، المحسوبة على الاتحاد الأوربي؛ لغرض الحصول على إعادة توطين في دولة توفر لهم الأمان والمستقبل المضمون؛ لكن حرس حدود لتوانيا يواجهونهم بسبل غير إنسانية، كان نتيجتها مقتل طالب لجوء عراقي إثر اعتداء بالضرب العنيف، والأزمة ما زالت مستمرة.

إن سياسة السلطات اللتوانية بإبعاد طالبي اللجوء عموما، والعراقيين منهم خصوصا لا تتفق مع القانون الدولي؛ كما أشارت لذلك منظمة الصليب الأحمر الدولي، كما أشارت المفوضية العامة لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة إلى أن على الدول ألّا تمنع أي مهاجر للحصول على اللجوء والحماية بسبب قيود كوفيد ١٩، استنادا للقانون الدولي.

إننا نناشد المنظمات الإنسانية العالمية، وكندا، وكل الدول التي بإمكانها استقبال اللاجئين بأن يجدوا حلّا إنسانياً لأزمة طالبي اللجوء في لتوانيا ؛ علماً أن الحكومة العراقية لا تحرك ساكنا في هذا الملف بحجة أن العراقيين طالبي اللجوء في لتوانيا قد خرجوا بصفة رسمية ؛ و يتغافلون عن الاسباب والظروف القاهرة في البلد التي أجبرتهم على الهجرة وطلب اللجوء.

تصريح اعلامي للامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق عن نشاط اللجنة الدولية لشؤون المفقودين (ICMP)

هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
COMMITTEE FOR DEFENDING RELIGIOUS AND ETHNIC GROUPS IN IRAQ

تابعت الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق نشاطا للجنة الدولية لشؤون المفقودين في هولندا، حيث استضافت اللجنة في الثالث من آب ٢٠٢١ الذكرى السابعة للابادة الجماعية للايزيديين في سنجار المنظمات الايزيدية غير الحكومية وعلى مدى يوم كامل لمناقشة وايجاد الطرق الكفيلة لإعادة المفقودين والمفقودات من الايزيديين، وتحديد أماكن تواجدهم وتأمين حقوقهم، و في اللقاء تم تخليد الشهداء والضحايا وذلك من قبل الشبكة القانونية الايزيدية، للمعلومة ان اللجنة الدولية لشؤون المفقودين هي منظمة حكومية دولية قائمة على المعاهدات ومقرها لاهاي في هولندا، تتمثل مهمتها في تأمين تعاون الحكومات والمنظمات والمؤسسات غير الحكومية، في تحديد اماكن الأشخاص المفقودين بسبب النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية وغيرها من الأسباب، ومساعدتهم في القيام بذلك وهي مكلفة حصراً بالعمل على قضية الأشخاص المفقودين.

وللمعلومة ان اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بدأت أعمالها مع المؤسسات العراقية منذ عام ٢٠٠٥. وأنشأت مكتبًا لها في بغداد عام ٢٠٠٨ وفي أربيل عام ٢٠١٠. تقوم اللجنة الدولية لشؤون المفقودين بمساعدة العراق على إنشاء عملية مستمرة لتحديد أماكن ومواقع المفقودات والمفقودين بغض النظر عن فترة الاختفاء أو الظروف أو الأصل القومي/الطائفي للمفقودين، وتأمين حقوق جميع العائلات الباقية للحصول على حقوقهم والعدالة والتعويضات، وذلك من خلال إنشاء مؤسسات وتشريعات محددة الغرض تكون أساسية لاستمرارية العمل، بما في ذلك مؤسسة مركزية خاصة لتنسيق الجهود وضبط قاعدة بيانات مركزية تجمع جميع سجلات ومعلومات المفقودين والمفقودات. حيث بدأت قبل ايام وفي موسم الصيف الحالي مؤسستان رئيسيتان متخصصتان بقضايا الأشخاص المفقودين في العراق وهما دائرة شؤون وحماية المقابر الجماعية في مؤسسة الشهداء ودائرة الطب العدلي في وزارة الصحة، في استخدام نظام إدارة قاعدة البيانات الموحدة () للجنة الدولية لشؤون المفقودين.

من ما سبق نجد ان اللجنة الدولية لشؤون المفقودين تساعد الحكومة العراقية على معالجة اشكاليات المفقودين والمفقودات في سنجار وفي جميع أنحاء البلاد. وقد ساهمت اللجنة الدولية لشؤون المفقودين منذ عام ٢٠١٦ بكثير من الدعم للخبراء العراقيين في التعامل مع جرائم داعش من خلال حماية وحفر القبور في سنجار والمقابر الجماعية في تكريت. وشمل هذا الدعم توفير التدريب والتوجيه والدعم التشغيلي في الموقع.

ان الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق تثني على عمل اللجنة الدولية لشؤون المفقودين والمفقودات الايزيديين، ولكننا نجد ضرورة تكريس الجهود اكثر وبعزم اكبر لانتشال المفقودات والمفقودين من ايادي الارهاب، وفي نفس الوقت نؤكد على المعالجات الصحيحة والقانونية لتأهيل الناجيات والاطفال وتوفير الدعم الدولي الصحي والمادي لهم .

الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق

١٠ اب ٢٠٢١

منظمة اومرك / المانيا تحدد موعد لمؤتمرها الحادي عشر

OMRIK IRAK

الزميلات والزملاء الاعزاء اعضاء منظمة اومرك المحترمين .

تحية طيبة ..

يسرنا دعوتكم لحضور مؤتمر (اومرك) في مدينة هامبورغ يوم السبت ٣٠ / ١٠ / ٢٠٢١ الساعة الواحدة ظهراً .

ماجدة البابلي عن الامانة العامة لاومرك

جدول عمل المؤتمر؛

١- الافتتاح بوقوف دقيقة حدادعلى ارواح شهداء الحركة الوطنية العراقية.

٢- مقطوعات موسيقية يقدمها الموسيقار العراقي الوطني : علي شبلي با لمنا سبة .

٣- تقرير اومرك عن حالة حقوق الانسان في العراق.

٤- التقرير المالي. ومناقشة عامة وقرارات وتوصيات.

٥- فترة شاي وقهوة ودعاية انتخابية.

٦- انتخاب الامانة العامة الجديدة....

٧- الكلمة الختامية وانهاء اعمال المؤتمر الحادي عشر ... ؛

-فترة عقد المؤتمر هي؛ من الساعة الواحدة والنصف ظهرا حتى الساعة الخامسة والنصف مساء....

ملاحظة؛

الرجاء اخبارنا عن رغبتكم بالحضور والمساهمة في اعمال مؤتمر اومرك..

ونحن في انتظاركم ومرحبا بكم....

إقليم كوردستان يكشف مافيات دولية تغرر بالعراقيين للهجرة

صرّح حكومة إقليم كوردستان يوم الأربعاء بوجود شبكات مافيا تتاجر بالبشر تغرر بالسكان في الإقليم والعراق للهجرة إلى بلدان الخارج وخاصة أوربا، داعية في الوقت ذاته الحكومة الاتحادية إلى التحرك في حسم مصير اللاجئين العراقيين العالقين على الحدود بين بيلاروسيا وليتوانيا قبل حلول فصل الشتاء.

وقال مسؤول العلاقات الخارجية في الإقليم سفين دزيي في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية في برلمان كوردستان، ان الهجرة باتت ظاهرة داخل العديد من المجتمعات، وأصبحت للأسف تجارة رائجة للبشر ، ولا يمكن لحكومة اقليم كوردستان منعهم من ذلك لإن احد بنود حقوق الانسان ينص على ان الشخص له الحرية المطلقة بالحركة.

ولفت إلى ان هناك شبكات مافيا سواء داخل او خارج الاقليم تتاجر بالبشر، وأن هناك اناسا باعوا ممتلكاتهم في سبيل السفر إلى الخارج عبر تلك الشبكات.

كما نوه المسؤول إلى أن الخلافات التي طرأت مؤخرا بين الاتحاد الأوربي وبيلاروسيا تسببت بأن يقوم البلد الأخير بفتح أبوابه أمام المهاجرين غير الشرعيين للانتقام من دول الاتحاد، مبينا ان ليتوانيا هذا البلد الصغير أصبح ضحية لهذا الصراع ، لا تمتلك تجربة بالتعامل مع اللاجئين لذا فإننا من هنا ندعو الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم الى التحرك السريع لحل مشكلة المهاجرين العراقيين العالقين هناك لأننا مقبلون أيضا على فصل الشتاء الذي يسوء معه أوضاعهم لشدة البرودة.

واضاف بالقول: نحن لسنا مع العودة القسرية للاجئين ونؤيد العودة الطوعية وأبوابنا مشرعة لاستقبال اللاجئين، مشيرا إلى أن ٣٧ لاجئا من الإقليم عالقون بين حدود بيلاروسيا وليتوانيا وان حكومة الاقليم تبذل الجهود لمعالجة وضعهم.

و طلب من الحكومة الليتوانية تقديم المساعدات والتسهيلات اللازمة إلى اللاجئين العراقيين في تلك البلاد لحين حسم مصيرهم.

المرصد السومري لحقوق الانسان

١٨ / ٨ / ٢٠٢١

حقوق الانسان: 800 بلاغ عن تعذيب سجناء.. وتلمح الى إحالتها للمحكمة الدولية

كشفت المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق، تلقيها اكثر من ٨٠٠ بلاغ عن تعذيب سجناء، فيما المحت الى احالتها للمحكمة الدولية.

وقال عضو المفوضية، فاضل الغراوي في لقاء متلفز، ان:» حقوق الانسان تتلقى دائما شكاوى بالتعذيب في مراكز السجون ومنها لفطي ونفسي وجسدي، واكثر من ٨٠٠ بلاغ وصلتنا في مزاعم التعذيب خلال الفترة السابقة».

واضاف» كل ما يتعلق بهذه الخروقات يؤثر على سمعة العراق بعد توقيعه الاتفاقية الخاصة بالالتزام بمعايير حقوق الانسان، وهناك اشخاص توفوا بعد تعرضهم للتعذيب والموضوع ليس وقتي بل مستمر حتى اللحظة.

كما تصلنا تقارير موثقة للسجون اخضعت للرقابة والتفتيش، والاشكالية ان الاجراءات التحقيقية يقوم بها اشخاص، وضمن الاطار القانوني يجب ان يكون من قبل محققين عدليين وباشراف القضاء والادعاء العام».

وتابع الغراوي» لدينا اليات باحالة التقارير الى المحكمة الدولية او الادعاء العام كون حالات التعذيب منافياً لجميع نصوص حقوق الانسان»، منتقداً مجلس النواب» عدم تشريع قانون مناهضة التعذيب الحبيس بادراجه منذ ٣ سنوات، وهو جزء من عملية ضمان الحد من اليات التعذيب في السجون».

كما اشار الى» تقديم مقترح قانون العقوبات البديلة الذي سيساعد في تخفيف الاكتضاض بالسجون وتقليل الانتهاك، وانه لا ينبغي اسناد مهمة التحقيق لاي ضابط غير مسؤول، وانما اسناد الملف الى السلطة القضائية».

وبين الغراوي ان» اغلب المحتجزين اكدوا تعرضهم للتعذيب في وقت التحقيق والاشكالية تقع على من قام بالفعل واحدث الخلل»، عاداً اياها» حالات فردية، اما موضوع تشابه الاسماء فقد راح ضحيته الاف الاشخاص ويحتاج الى نوع من التاني قبل اصدار مذكرات قبض من قبل مجلس القضاء».

فيما انتقد عضو مفوضية حقوق الانسان الحكومة» عدم اعطاء اولوية لملف حقوق الانسان في البرنامج الحكومي»، محملاً الجميع مسؤولية» تطويرها وحمايتها، وبان الاليات والتنفيذ بعيدة عن الواقع».

تقرير الأمم المتحدة : العراق ـ إنهاء التعذيب من خلال المساءلة والامتثال والوقاية

سيساعد التطبيق الكامل للإطار القانوني الوقائي في العراق على منع التعذيب وسوء المعاملة، ومن ثم بناء ثقة الجمهور في نظام العدالة الجنائية، وفقا لما ذكره تقرير للأمم المتحدة نشر يوم الثلاثاء.

تقرير بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ()، بعنوان «حقوق الإنسان في تطبيق العدالة في العراق: الشروط القانونية والضمانات الإجرائية لمنع التعذيب وسوء المعاملة، «يسعى إلى منع التعذيب في أماكن الاحتجاز في العراق، بما في ذلك إقليم كردستان، من خلال تحديد عوامل الخطر والحد منها والقضاء على الأسباب المحتملة.

وقالت الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيدة جينين هينيس-بلاسخارت: «لا توجد ظروف، مهما كانت استثنائية، تبرر التعذيب أو أي شكل من أشكال الإفلات من العقاب». وأضافت: «إنني أشجع زيادة الجهود نحو الوقاية والمساءلة، بما يتماشى مع التزامات العراق بموجب القانون الدولي والمحلي».

ويغطي التقرير الفترة من ١ تموز/ يوليو ٢٠١٩ حتى ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢١ ويستند إلى مقابلات مع ٢٣٥ شخصًا محرومين من حريتهم. وقدّم أكثر من نصف جميع المحتجزين الذين قابلتهم بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق / المفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل هذا التقرير روايات موثوقة وذات مصداقية عن التعذيب – بما يتفق مع الأنماط والاتجاهات التي وثقتها في الماضي بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) ومنظمات أخرى.

وتُظهر النتائج أن معظم الشروط القانونية والضمانات الإجرائية التي يمكن أن تمنع التعذيب لم يتم احترامها بشكل روتيني. وهذا يثير القلق بشأن عدم وجود رقابة قانونية فعالة لمعالجة واقع غرف الاستجواب وأماكن الاحتجاز، مما يديم دورة الإذعان والإنكار. ويشير التقرير إلى انتشار عدم إمكانية الحصول على الدفاع؛ الفحص الطبي غير الكافي؛ غياب الشفافية فيما يتعلق بالأجهزة الأمنية التي تتمتع بصلاحيات رسمية للاحتجاز؛ والاستجوابات التي تهدف إلى انتزاع الاعترافات؛ إلى جانب القلق من أن الآليات القائمة لمعالجة شكاوى التعذيب تبدو غير فعالة.

وقالت رئيسة مكتب حقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي) وممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في العراق السيدة دانييل بيل: «إن سَنّ إطار قانوني فعال يجرّم التعذيب وإنفاذ آليات وطنية مستقلة للوقاية والتحقيق، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للسنوات الخمس القادمة في العراق، من شأنه أن يساعد في معالجة النقص المستمر في محاسبة مرتكبي التعذيب». وأضافت أن «الامتثال للالتزامات القانونية والضمانات الإجرائية وتوفير سُبل انتصاف فعالة لضحايا التعذيب سيعزز التغيير ويبني الثقة في النظام القانوني العراقي».

ويقدم التقرير توصيات محددة بشأن الامتثال لإطار الحماية المنصوص عليه في القانون الدولي والعراقي، والتدريب ومراجعة الإطار القانوني والسياسي، بما في ذلك قواعد وممارسات الاستجواب.

ويعكس التقرير مشاركة الأمم المتحدة المستمرة مع حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في إنفاذ العدالة في العراق.

المرصد الأورومتوسطي: مئات السوريين محتجزين بظروف غير إنسانية في ليبيا

استنكر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان ما وصفها بـ«الممارسات غير الإنسانية» التي ترتكبها السلطات الليبية بحق مئات من المهاجرين السوريين المحتجزين في سجونها، داعيا إلى تدخل فوري لإنهاء «التجاوزات المهينة للكرامة الإنسانية».

وقال المرصد، ومقره جنيف، إن قوات خفر السواحل الليبي ألقت القبض خلال الأشهر الأربعة الماضية على نحو ٨٠٠ شاب سوري أثناء محاولتهم الهجرة إلى أوروبا عبر البحر المتوسط انطلاقا من الشواطئ الليبية، واقتادتهم إلى أربعة مراكز احتجاز في العاصمة طرابلس وهي: سجن الزاوية، وأبو سليم، وعين زاره، وغوط الشعال.

وذكر المرصد أنه تلقى إفادات من أقارب مهاجرين سوريين محتجزين في طرابلس، تشير إلى أنهم يعيشون بظروف إنسانية سيئة للغاية، ويتعرضون لانتهاكات تمس سلامتهم وكرامتهم، وتبدأ معاناتهم منذ اعتراض مراكبهم في البحر، وتستمر مع احتجازهم وضربهم وإهانتهم، حيث يتم إيداعهم بمراكز الاحتجاز التي تفتقر لأدنى المتطلبات الإنسانية.

واطلع المرصد على إفادات وصور نشرها محتجزون سابقون أبلغوا عن تعرضهم لمعاملة مهينة شملت الضرب بأنابيب بلاستيكية، وعدم توفير طعام مناسب سواء من حيث الكمية أو الجودة، إضافة إلى توفير مياه غير صالحة للشرب ولمرتين يوميا فقط.

ويضطر المحتجزون لدفع مبالغ مالية تصل إلى أكثر من ألف دولار أميركي لقاء إخلاء سبيلهم عبر «سماسرة» يتلقون تلك الأموال باتفاق يبرم بينهم وبين مدراء السجون ومراكز الاحتجاز.

ويدعي محتجزون سابقون أن إدارات السجون ومراكز الاحتجاز تنتهج سياسة الإهمال الطبي بحق المحتجزين المرضى، ولا توفر لهم العلاج اللازم، وخصوصا أصحاب الأمراض المزمنة، ما أدى إلى وفاة محتجز سوري واحد على الأقل، وتدهور صحة عدد آخر.

ووفق معلومات جمعها المرصد، ينحدر أغلب السوريين الذين يصلون الأراضي الليبية لغرض الهجرة إلى أوروبا من محافظة درعا جنوبي البلاد، إذ يحاول الشبان الهرب من الظروف المعيشية الصعبة نتيجة النزاع، والإجراءات التي تفرضها قوات النظام السوري في المناطق التي تسيطر عليها، وأبرزها التجنيد الإجباري.

ودعا المرصد الأورومتوسطي الحكومة الليبية إلى فتح تحقيق عاجل في ظروف احتجاز مئات المهاجرين السوريين، ووقف جميع الممارسات التعسفية وغير القانونية بحقهم، ومحاسبة جميع المتورطين في تلك الانتهاكات المشينة.

وطالب المرصد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بإجراء زيارات ميدانية للسجون ومراكز الاحتجاز التي يقبع فيها المهاجرون، والاطلاع على ظروف الاحتجاز، وتقديم تقارير موثقة لأجهزة الأمم المتحدة المعنية لاتخاذ كل الإجراءات الممكنة للحد من انتهاك حقوق المهاجرين والمحتجزين في ليبيا.

إزالة التجاوزات في القانون العراقي

القاضي كاظم عبد الزيدي

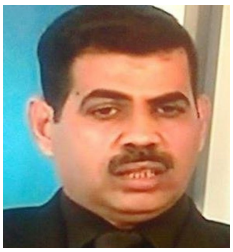

للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن وتنظم بقانون الاحكام الخاصة بحفظ املاك الدولة وادارتها، وشروط التصرف فيها والحدود التي لا يجوز فيها النزول عن شيء من هذه الاموال هذا ما نص عليه الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥في المادة (٢٧/ اولا وثانيا)، كما ينص قانون العقوبات العراقي والقانون المدني العراقي على ضمانات لحماية اموال الدولة من التجاوز ويعتبر موضوع التجاوز على اموال الدولة من المواضيع المهمة.

حيث شهدت الآونة الاخيرة ازدياد حالات التجاوز على المال العام واصبحت التجاوزات على عقارات واراضي الدولة ظاهرة لا تخلو منها أي مدينة وقد اصدر المشرع العراقي القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١.

حيث يعد تجاوزا التصرفات الواقعة على العقارات العائدة للدولة والبلديات ضمن حدود التصاميم الاساسية للمدن دون الحصول على موافقة اصولية وهي البناء سواء كان موافقا ام مخالفا للتصاميم الاساسية لمدن واستغلال المشيدات واستغلال الاراضي، ويزال يعد تاريخ نفاذ هذا القرار كل تجاوز مشمول بأحكام القانون وتتحمل الوزارة او الجهة غير المرتبطة بوزارة مسؤولية وقوع أي تجاوز وعدم ازالته وتكلف بقرار من الوزير المختص او رئيس الجهة غير مرتبطة بوزارة، لجنة مركزية تتولى مراقبة التجاوزات على العقارات العائدة لها، او التي تحت ادارتها او اشرافها او حيازتها ورفع تقارير دوريه بشأنها الى الوزير المختص او رئيس الجهة غير مرتبطة بوزارة ولجان فرعية في المحافظات حسب الحاجة، تتولى منع وقوع التجاوز وازالته فور وقوعه على نفقة المتجاوز وتستحصل التكاليف من المتجاوز صفقة واحدة وتشكل لجان لرفع التجاوزات في الاقضية والنواحي كما تتولى اللجان ازالة التجاوز وتقدير اجر المثل عن مدة التجاوز وقيمة الاضرار الناجمة عنه والزام المتجاوز بتسديد نفقات ازالة التجاوز وضعف اجر المثل، خلال مدة لا تتجاوز عشرة ايام من تاريخ تبلغه بذلك.

ونص المشرع العراقي على عقوبة التجاوز حيث يعاقب المتجاوز بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات لمن خالف احكام المادة (١) من هذا القرار والحبس مدة لا تقل عن سنة واحدة او السجن مدة لا تزيد على عشر سنوات من خالف احكام الفقرة (٢) من القرار ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث اشهر ولا تزيد على ستة اشهر كل من خالف احكام الفقرة (٣) من احكام هذا القرار ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات، كل من ثبت تقصيره او اهماله في اداء واجباته المتعلقة بمنع التجاوز وازالتها وفق احكام هذا القرار من رؤساء واعضاء اللجان المشكلة، بموجب احكامه والمدير العام للدائرة المعنية بالعقارات والمدير المباشر والموظف المختص وتحرك وفق احكام قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ الدعوى الجزائية، بطلب من الجهة المالكة او التي تقع العقارات المتجاوز عليها تحت ادارتها او اشرافها او حيازتها. ولا يعمل باي نص يتعارض مع احكام هذا القرار.

الا أن المشرع العراقي اصدر الكثير من القرارات المتناقضة، فتارة يجرم فعل المتجاوز وتارة اخرى يميزه عن الاخرين بمنح المتجاوز قطعة سكنية او تمليكه محل التجاوز او تعويضه بمبلغ مالي، خلافا للمبدأ القانوني ان الغاصب لا يكافأ، وان هناك قرارات ألزمت الجهات المعنية بإزالة التجاوزات بالتريث في الازالة لفترة محددة واخرى وجهت الجهات المالكة للعقار المتجاوز عليه بمساعدة المتجاوز بتقديم مبلغ مالي له بهدف حثه على التوقف عن التعدي على املاكها، وبالرغم من صدور القرار (٣٨٧) لسنة ٢٠١٢ من مجلس الوزراء لغرض تفعيل الحماية القانونية للممتلكات والمرافق العامة ومحاسبة المتجاوزين.

حيث لا تجوز مكافأة المتجاوزين عن تجاوزهم على الاملاك العامة والخاصة وتلغى جميع قرارات تعويضهم وتجريم الافعال المضرة بأفراد المجتمع ومحاسبة فاعلها وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، الا انه في عام ٢٠١٣ اصدر مجلس الوزراء قراره المرقم (٢٥٤) بتشكيل لجنة رئيسية لغرض الاشراف على عملية فرز الاراضي، وتوزيعها بين سكنة العشوائيات من المتجاوزين بهدف معالجة مشكلة السكن والقرار (٤٤٠) لسنة ٢٠٠٨ المتضمن الايعاز بصرف مبلغ مالي للمتجاوزين على عقارات الدولة مع اعفائهم من الاجراءات المنصوص عليها في القرار (١٥٤) لسنة ٢٠٠١.

وان الكثير من القرارات خولت امين بغداد ورؤساء الوحدات الادارية صلاحية حجز المتجاوز. الا ان تلك القرارات عطلت بصدور الدستور العراقي الذي حظر الحجز والتي عطلت احكام القرار (٥٥) لسنة ١٩٩٣ وقانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ والقرار المرقم (٤٩٤) لسنة ١٩٨٩وقانون تنظيم مناطق تجمع الانقاض رقم (٦٧)لسنة ١٩٨٦، والتي خولت أمين بغداد معالجة التجاوزات على ارصفة الشوارع في مدينة بغداد.

وان الضرورة تقتضي المعالجة القانونية لمشكلة التجاوزات ومعالجة ازمة السكن معالجات حقيقية وجاد، واقامة مدن جديدة وتشريع قانون حماية الاموال العامة المنصوص عليه في المادة (٢٧/ثانيا) من الدستور العراقي، وتغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة وتشريع قانون لتوزيع الاراضي السكنية بشكل عادل ومنصف، وتفعيل اللجان الخاصة بإزالة التجاوزات وتوفير الحماية القانونية والدعم الامني للقيام بعمالها وفق القانون

هجرة العقول

صباح محسن كاظم

يبدو أن الموجات المتعاقبة للهجرة العراقية تستمر بين الحين والآخر، وبذلك تخسر البلاد الطاقات الشبابية الطبية والهندسية، والفنية الرياضية. فضلاً عن الطاقات الشبابية التي بالإمكان أن تدير عجلة البناء الاقتصادي الصناعي والزراعي، لو استثمرت الاستثمار الأمثل.

يؤكد علماء النفس والاجتماع لكل ظاهرة أسباب ومعالجات، ولكل مشكلة الحلول والبدائل. فالأسباب بعدم الاستقرار النفسي بالبلاد نتيجة عدم تحقيق الحلم من الحرية بتحقيق الأمن والأمان والاستثمار الأمثل للعائدات النفطية. بتوفير أبسط مستلزمات العيش الرغيد بتوفير «الكهرباء والصحة العامة» إلى غير ذلك من الأسباب كالبطالة، عدم وجود العمل المناسب، فقدان الأمن، وانفلات السلاح لدى من فقد الضمير ليخطف هنا، ويقتل هناك. كما حصل بأول يوم محرم بكربلاء بشهادة مدير البلدية المهندس عبير الخفاجي- رحمه الله – برصاصتين بالقلب، ليفجع أهل كربلاء المقدسة والعراق لما عُرف عنه من نزاهة وإخلاص وكفاءة بإدارة البلدية. وهو يقوم بواجبه بمنع التجاوزات ومثل ذلك يتوجه الرصاص بمدن عدة لمن يروم تقديم الخدمة العامة.

إن هجرة الشباب كارثة أخرى تُضاف إلى مصائبنا وآلامنا ومحننا المُستدامة، كان النظام الفاشستي الدموي بأساليبه الوحشية والقمعية التي أدت إلى هجرة أكثر من ٤ ملايين حسب إحصائيات الأمم المتحدة. ثم الأحداث الدامية التي حركتها الأجندة الخارجية لمآرب معلومة قتصادية وأثنية وطائفية. لتقطيع النسيج العراقي الموحد وتجاوزها الشعب العراقي بحكمته وصبره وتعاضده. فأوجدوا داعش المُصنعة بمختبراتهم، مثل صناعة الفيروسات لإبادة البشر، وانتصر العراق، لذلك يواجهونه اليوم بأزمة المياه وتجفيف الفرات والأهوار. ليذهب السكان ويتوزعون في مختلف الدول العربية، التي أرى بها معظم الشباب العراقي المهاجر. فضلاً عن البحث المحموم للهجرة واللجوء لأوروبا.

إن ذلك يتطلب من الحكومة معالجة كل الأسباب للحفاظ على الأدمغة والعقول والسواعد للبناء، وإلا فالأخطار محدقة تهدد الوجود الشبابي الذي بلدنا ما أحوجه لبناء تنمية شاملة بسواعد شبابه. هناك جملة عوامل ولقاحات لتوطين الشباب، والعقول بعدم الهجرة أهمها القضاء على البطالة، نزع السلاح المنفلت. تطوير الصناعة والزراعة، تزويج الشباب بتقديم المنح والمكافآت والسكن اللائق، تفعيل قانون التأمين الصحيّ والتربويّ. وتلك هي واجبات الحكومة، فكل وزير أو مدير عام غير قادر على تطوير أداء عمله ليتنحى جانباً. وليحل محله الشباب الوطني الغيور القادر على قيادة ربان سفينة العراق في هذا البحر الهائج من الصعوبات والمعاناة.

كلمة أخيرة: دول بشح مواردها وضعف إمكانياتها وعدم وجود الثروة النفطية، تقدمت بخطوات صوب تحقيق العدالة والرفاهية كسنغافورة، ماليزيا. والنمور التي تسلقت سلم الحضارة بجدارة.

الحق في الوطن

صلاح بوسريف *

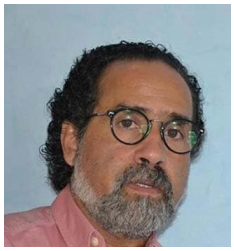

هو الحق في الشمس والماء والهواء. والحق في الشغل والصحة والسكن. والحق في التعلم، وفي الترقي. والحق في الرفض والقبول، وفي قول لا، متى كانت نعم على غير ما نرغب فيه من وجود، وحق في الوجود. والحق في قول نعم، عندما تكون نعم، هي نفسها الشمس التي نحلم بها، لا ما يشبه الشمس في الضوء فقط، أي ما يكون هلاماً واستهاماً.

الحق، هو نفسه الوطن، حين يكون الوطن رفيقاً بنا، كما نحن رفقاء به. وهو الأرض بما ينبت فيها من عشب وزرع وشجر، والأنهار وهي تتدفق في العشب تُحْييه، تبث فيه الحياة، وتفتح أعيننا على جلال الطبيعة وجمالها. فالوطن هو نحن. نحن الشعب بكل أطيافه، بكل طبقاته، وبكل من فيه وما فيه، دون فرق في الدرجة أو في النوع. مهما اختلفت الألسن، فهي الوطن بأكثر من لسان، ومهما اختلفت الثقافات والرموز والدلالات، فهي الوطن بتعدد وتنوع ثقافاته ورموزه ودلالاته.

الوطن ليس أرضاً نقيم فيها لنتركها متى الأنهر علا ماؤها، أو البحر غمر الطمي والتراب، وخرج عن ملحه. بل الوطن هو نفسه الوطن، في كل الظروف والأحوال، وفي كل حالات الغم، كما في الشدة والرخاء. نفس الحق، بنفس الواجب، لا فرق، إذا ما كان الوطن هو ما يجري في أنفاسنا من هواء، وما يهبنا الإرادة، والميل إلى العمل والبناء، لا إلى الهدم، والسعي، فقط، إلى الاغتناء. أن نحيا نحن، دون أن نفكر في غيرنا ممن لم يجدوا قوتَ يومهم، أو من يبيتون في العراء، أو من ليس لهم شغل به يعتاشون، ويصونون كرامتهم من الابتذال، أو انتظار الطّعام من غيرهم.

الحق في الوطن، إذن، هو نفسه الحق في الاحتجاج والصراخ، وفي النقد وإبداء الرأي، متى بدا لنا أن هناك من يجر الوطن إلى الفساد، أو يعبث بخيراته، بمائه وهوائه، وبمعاش من فيه من مواطنين، من يتركون بيوتهم صباحاً، قبل أن تشرق الشمس، ليعودوا إليها في الظلمة، سواعدهم تكاد تسقط منهم لشدة ما بذلوه من جهد في الحفر والبناء، وفي إصلاح ما فسد من قناطر وطرق، أو ما شيدوه من حيطان وأسوار ومدن. هؤلاء، من يفنون أعمارهم في الكدّ، هم من يستحقون هذا الوطن، ولا نستثني الطبيب، ولا الجندي، ولا الأستاذ، ولا الشرطي، ولا المسؤول في إدارة شؤون الناس، أو الوزير، والقاضي، متى كان هؤلاء بنفس روح العامِل، بنفس توثبه، وتفانيه، وبنفس الروح التي يكون الوطن في حشرجاتِها، هو أرض المحيا وأرض الممات.

بهذا المعنى نفهم الحقّ في الوطن، ونعيش فيه، لا بما يراه غيرنا، ممن الوطن عندهم كسب دون جهد، وثروة دون استثمار، واغتناء بعد فساد. هؤلاء هم أعداء الوطن، هم من أجهزوا على حقنا في الوطن، وجعلوا البطالة تستفحل، كما استفحَل الضيم والظلم، بتنا لا نعرف لأي أمر تُقترض الأموال، وسواعدنا تزداد تقاً بما سنؤدّيه نحن، وسيؤدّيه أبناؤنا وأحفادنا من ضرائب لتسديد أموال، لم نجن ثمارَها، ولا عرفنا لأي أرض صلّحت.

ما زال ثمة أمل نراه أمامنا، نرى أن الحق في كل شيء ممكن، لأننا لا نركن إلى العدم، أو النظر، فقط، في النصف الفارغ من الكأس. لكن، شريطة أن تكون العدالة هي ما نحمي به القانون، ونجعلها عمياء، لا ترى من يقف أمامها من يكون، وابن من هو، أو من أي طين خلق. آنذاك، يمكن أن يكون العدل هو الطريق نحو الحق، ونحو الوجود بالمساواة، لا الوجود بالفرق والانتماء، أو بهيمنة القليلين على الكثيرين، وشقاء الكثيرين من أجل سعادة القليلين. الحق هو المساواة في الفرص وفي الحظوظ. الشواهد والتجارب والخبرات هي نفسها، وألا تصبح الدولة والشعب معاً، رهينة في يد أحزاب أو أشخاص، هم من يقررون مصائرنا، وهم من يفتحون صنابير الشمس والماء والهواء، أو يغلقونها في وجوهنا متى شاؤوا، لأن الحق، هو أن نكون كلنا الوطن، وليس بعضنا ممن في يدهم يئِن هذا الوطن، أو شمسه تكاد تسقط في الماء.

* شاعر وكاتب مغربي

مالذي يجري في أفغانستان ؟

ما يجري في أفغانستان ليس حربا حقيقية ، بل هي عملية تسليم و إستلام.

وهو تنفيذ بشكل دقيق و مدروس و سلس لاتفاق الدوحة، الذي تم بين الولايات المتحدة الأمريكية و طالبان، و موافقة الحكومة الافغانية.

و كان من بنود الاتفاق اطلاق سراح المعتقلين و عددهم ١٥ الف، تم اطلاق سراح ١٥٠٠ منهم فورا والبند الأهم الذي أضيف إلى الاتفاق بتدخل قطري و اصرار المبعوث الأميركي الخاص زولمي خليل زاد ، و موافقة جهات بشتونية متنفذة في الدولة الافغانية ،هو تسليم أفغانستان لطالبان بعد انسحاب الجيش الأميركي و الناتو.

ما يجري اليوم من تقدم سريع لطالبان و سيطرتها على المحافظات دون مقاومة تذكر هو في الحقيقة تنفيذ لصفقة الدوحة.

وفي تمهيد لتنفيذ المخطط (اتفاق الدوحة) عمدت الحكومة الافغانية منذ عام تقريبا على اجراء تغييرات واسعة في صفوف قيادات الجيش و القوات الامنية، و عينت ضباط من قومية البشتون المتعاطفين مع طالبان على رأس القوات الأمنية في أغلب المحافظات الشمالية و الغربية. كما تم استبدال اغلب المحافظين في الشمال و الغرب بشخصيات بشتونية.

مع الانسحاب الأميركي و الناتو من أفغانستان بدأت حركة طالبان ،بالتوسع و صدرت أوامر مشددة لضباط و قيادات الجيش الافغاني على عدم المواجهة مع طالبان، و عدم توزيع السلاح على المقاومة الشعبية، و التعاون مع طالبان لتسهيل مهمتها. و طبعا دولة عربية خليجية خصصت مبالغ كبيرة لكل ضابط و قيادي متعاون..

بدأت عملية السيطرة من الشمال لان اغلب سكانها من غير البشتون، و كان لابد من السيطرة بأسرع وقت ممكن على الشمال لمنع الفصائل الجهادية الشمالية من إعادة أحياء تحالف الشمال من جديد و الحيلولة دون تشكيل المقاومة العسكرية لحكم طالبان في المستقبل.

كما ان السيطرة على الشمال و الغرب يعني السيطرة على أفغانستان بشكل كامل، لان المحافظات الجنوبية و الشرقية اغلب سكانها من البشتون و لا مشكلة حقيقية بينهم و بين طالبان.

الان تم تنفيذ المخطط بنجاح، و خدع اغلب قادة الهزارة و التاجيك.

و الاوزبك الذين عملوا المستحيل لتشكيل المقاومة الشعبية و لكن الحكومة خذلتهم و لم تزودهم بالسلاح و الذخيرة و الأموال، كما حدث مع القائد اسماعيل خان في هرات ،حيث سلموه لطالبان بعد ان منعوا عنه السلاح و الذخيرة.

وكما حدث مع الجنرال عبدالرشيد دوستم.

و الجنرال عطاء محمد نور في مزار شريف يوم أمس، حيث أن قادة ألوية الجيش في مزار شريف فتحوا الطريق لدخول طالبان إلى المدينة.

هذه المعلومات الخطيرة وردت على لسان رئيس أركان السابق الجنرال اشرف ضياء ، قبل شهرين و لكن لم يوخذ كلامه على محمل الجد في وقته، و اخفي الرجل بعد تلك التصريحات.

نريدها رافعة للتغيير

محمد عبد الرحمن

ونحن نقترب من الذكرى السنوية الثانية لانتفاضة تشرين ٢٠١٩ الباسلة، فان افضل ما نكرم به شهداءها وتضحيات عموم المنتفضين والحراك الاحتجاجي، هو التمعن في ما حصل وأسبابه ودوافعه الموضوعية، واستخلاص العبر والدروس منها كي تكون زادا لقادم الأيام الحبلى بارهاصات التغيير، الذي غدا منذ زمن ضرورة ملحة لإنقاذ البلاد مما هي فيه من سوء وتدهور وخراب، عم جميع مرافق ومؤسسات الدولة ونواحي الحياة .

والمراجعة المطلوبة اليوم لمسار الانتفاضة، لصعودها وانخفاض زخمها بين حين وحين، يتوجب ان تتوقف عند القوى المشاركة والفاعلة فيها، وعند الثغرات والنواقص، والتأكد من سلامة الشعارات المرفوعة والتوجهات ومدى واقعيتها، والابتعاد عن العدمية في هذا الموقف او ذاك، واعلاء شان التنسيق والتعاون بين المنتفضين والمحتجين ومختلف القوى والتنظيمات المشاركة والداعمة، بل والارتقاء به الى درجات اعلى بما يخدم توحيد الخطاب والتوجه وأساليب العمل والحراك. وان يكون ذلك في اطار مراجعة نقدية موضوعية شاملة، تضع في الاعتبار أولا وقبل كل شيء أهمية وضرورة مواصلة السير لتحقيق اهداف الانتفاضة وتطلعات الملايين من العراقيين، الذين تسحقهم تداعيات الازمة الشاملة التي يمر بها البلد ، فيما تهيمن على ثرواته وتنتفع بها اقلية فاسدة وفاشلة .

كذلك ان تعي هذه المراجعة حقيقة ان المنتفضين ليسوا فقط من انتظم في أحزاب واطر سياسية، بل هم أوسع من ذلك بكثير، ما يوجب ان تكون تطلعات الملايين حاضرة عند رسم التوجهات واتخاذ المواقف. وهذا ما يضمن الدعم والاسناد الشعبيين الواسعين، اللذين يشكلان دعامة راسخة لاي حراك يبتغي الظفر وتحقيق المطالب والتطلعات، ومن دونه يقتصر الحراك على جماعات نخبوية.

وفي الذكرى السنوية الثانية للانتفاضة المجيدة يتوجب ايضا وبالحاح ادراك مرامي واهداف القوى المتنفذة الماسكة بالسلطة، لاسيما وان معظمها قد ساهم بهذا الشكل او ذاك في قمع الانتفاضة واراقة دماء بناتها وابنائها، وفي ملاحقتهم ومطاردتهم واعتقالهم وتعذيبهم واختطافهم، والسعي المحموم لتشويه اهداف المنتفضين وإلصاق النعوت بهم، الامر المتواصل حتى اليوم.

فلا يغرّن البعض كلام معسول تطلقه هذا الجهة او تلك، بعكس ما تضمر من حقد دفين على الانتفاضة والمشاركين فيها، خصوصا في هذه الأيام وهي تباشر دعايتها الانتخابية، التي نلمس مدى بعدها عن هموم المنتفضين وعموم أبناء الشعب .

فلا يرتجى خير من هذه القوى المتنفذة، خاصة منها المدججة بالسلاح المنفلت ، وهي التي افرغت مطلب المنتفضين اجراء انتخابات مبكرة من محتواه الحقيقي، وحيث كان يراد منها ان تكون احدى روافع التغيير والخلاص من منظومة المحاصصة والفساد. لكنها لم تستجب لتنفيذ هذا المطلب الا بعد ان شرعت قانونا للانتخابات يديم سلطتها ونفوذها، ويعيد إمساكها بقرار الدولة السياسي والمالي والاقتصادي والأمني. فالحذر واجب من هؤلاء الذين لن يتوانوا في سعيهم لتشتيت قوى الانتفاضة وادامة فرقتها وزرع بذور الشك والريبة بين المنتفضين، والايقاع بينهم وبين الجماهير الشعبية .

ان الذكرى السنوية الثانية وهي على الأبواب تستحق الاحتفاء بها بكل الاشكال والأساليب السلمية، في المناطق وعلى صعيد محافظات الوطن باسرها، والتفكير باستمرار في إمكانية تجديدها، خصوصا وان أسباب قيامها لا تزال قائمة، بل وتعمق الكثير من جوانبها، وغدت الهوة اعمق بين عموم أبناء الشعب المسحوق والأقلية الحاكمة المتنفذة المتنعمة والمرفهة.

في ذكرى وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ كان شبابها يرددون: يلله يا شباب نجدد الوثبة، واليوم نقول ان الظروف الموضوعية مهيئة لتجديد عنفوان انتفاضة تشرين، ونريدها على الدوام ان تكون سلمية جماهيرية تغير المنظومة الحاكمة الفاشلة والفاسدة، وتضع بلادنا على سكة التغيير الشامل وتدشين عملية البناء والاستقرار والحياة الكريمة، في دولة المواطنة والمؤسسات والقانون والديمقراطية الحقة والعدالة الاجتماعية .

الكهرباء الكهرباء يا من لستم بمحسنين

لا ادري ما الذي يدعو دولتنا « الموقرة جدا » الى الإبقاء على وزارة الكهرباء بكل موظفيها وكادرها الهائل ومحطاتها الواهنة وتمويلها بكل هذه المبالغ الضخمة والأرصدة والتخصيصات المالية الفلكية رغم أن هذه الوزارة فشلت فشلاً ذريعاً في الإيفاء بالتزاماتها وعطّلت الكثير من المشاريع التنموية في الزراعة والصناعة وشلّت القطاع الخاص وأظلمت بيوتنا على مدى اكثر من ثماني عشرة سنة عجاف لم نرَ فيها النور إلاّ لماماً ونزراً يسيراً .

كثرت وُعودها العرقوبية وآمالها الخائبة حتى خُيّل لهم بتخيّلات طوباوية من قبل مسؤوليها وساستنا الخردة بان العراق سيقوم لاحقا بتصدير الفائض من الطاقة الكهربائية إلى دول الجوار .

هل يعقل ان تخصيصات هذه الوزارة السقيمة وصلت إلى ما يفوق الأربعين مليارا من الدولارات خلال السنوات السابقة وهذا المبلغ الخرافيّ يعادل ميزانية دول متوسطية دون أدنى تغيير ملحوظ أو حتى تحسّن نسبيّ في إنارة مستدامة أو محطات تشغيل متواصلة في عملها .

نتساءل مراراً حتى نهك لساننا وبُحّت حناجرنا؛ متى يتم تحريك اقتصادنا وتدوير صناعتنا الوطنية وتنمية قطاعنا الزراعي والصناعي التنموي وهذه كلها تعتمد اعتماداً كلياً على الطاقة الكهربائية وعلى الوقود المتوفر لدينا بكثرة كاثرة والحمد لله ؟؟! وكم سنة أخرى ننتظر لاجل تحقيق الرفاهية لهذا الشعب المسكين المبتلي بالحروب والنزاعات الطائفية والعِرقيّة وكل ما يبعث الأسى والشجى في تلك الحياة المتعثرة المليئة بالعثرات والمطبّات ؟

هل نسيَ مسؤولونا أن الكهرباء لم تعد ترفاً بل أصبحت عصب الحياة ومعياراً للتحضّر والوعي والنماء فلماذا يسحقون عصب مجتمعنا العراقيّ ويقطعون دابره بدلاً أن يوصلوه مع ماكنة الحضارة والرقيّ حاله حال بقية الدول المتطلعة للنهوض والارتقاء ؟! ماضرّ لو قامت دولتنا بخصخصة هذا القطاع الحيوي وإلغاء وزارة الكهرباء بكل مرافقها ومحطاتها ان

لم تستطع الإيفاء بالتزاماتها إلى شركات وتكنوقراط قادر على تمويلها وإدارتها على الوجه الأكمل مثلما تفعل العديد من الدول الناهضة لتخفيف العبء على الدولة اولاً وتطوير القطاع الخاص ثانياً مادامت العائلة العراقية تستنزف ما يقرب من ثلث دخلها على مولّدات الأحياء المنتشرة بكل مناطق العراق لخدمة كهربائية متواضعة جداً ولعدد محدود من الامبيرات التي لاتسدّ الحاجة ناهيك عن الاستخدام السيئ للمولدات البيتية الصغيرة التي أخذت هي الأخرى تمتصّ أموال جيوب العائلة العراقية لاستهلاكها المفرط بالوقود والأعطال التي تلازمها في الكثير من الأحيان .

هذا اذا اغفلنا المطالبات التي كثيراً ما تطالبنا وزارة

جواد غلوم

الكهرباء لتسديد قوائم صرف الطاقة الكهربائية للمدد القليلة التي تزودنا بالتيار الكهربائي المتعثر أصلاً . ومادامت دولتنا عاجزة عجزاً تاماً عن إيجاد حلول ناجعة ؛ فما الداعي إلى التمسّك بوزارة مشلولة منخورة بالفساد والمفسدين بدءاً من وزارئها الأوائل الذين عبّأوا أرصدتهم وجيوبهم من السحت الحرام ما لايعدّ حتى هجَروها وهاجروا متخمين بالمال وجعلوها مهلهلة الأثواب كلما رتقنا ثقباً يخرق ثقب آخر وما على الدولة – لو حرصت على شعبها -- سوى خصخصتها وبيعها لإعادة استثمارها لشركات قطاع خاص تعرف كيف تدير محطاتها وتزويدها بالطاقة اللازمة .

ألا تريدوننا أن نشاهد ما يجري في ارضنا الموجوعة بالأسى والعنف والظلمة الكالحة عبر قنواتنا الفضائية ؟

رحمك الله شاعرنا الكبير نزار قباني كأنك بيننا مسحوق في مطحنة الحرب تترقب عبر الشاشة مسلسل الرعب فقد صدم أنظارنا بمشاهده العنيفة المهولة في وطن يظلمه أهلوه وساسته وأنت تقول شعراً مخاطباً هذا الوطن المعنّى :

أيا وطني

جعلوك مسلسل رعبٍ

نتابع أحداثهُ في المساء

فكيف نراك إذا قطعوا الكهرباء ؟

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأهدافهما المدمرة للشعوب

فلاح أمين الرهيمي

أسست المؤسستان بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة الأمريكية عام/ ١٩٤٤ من خلال اجتماع ممثلين عن ٤٤ دولة من دول العالم حسب اتفاق بروتون وودز وكان الهدف منه ضبط الاقتصاد العالمي واستقرار نظام النقد الدولية وبناء اقتصاد الدول التي دمرتها الحروب ومساعدتها عن طريق تقديم القروض لها وأساساً كان هدف صندوق النقد الدولي من أجل إدارة نظام النقد ومنح القروض وتمويل الدول الأعضاء التي أصبحت الآن أكثر من ١٩٠ عضواً وعند إصابة اقتصاد تلك الدول بنكسات اقتصادية وعجز.

إن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي غيرا سياستهما الاقتصادية الصرفة وأصبحا يمثلان في سياستهما ويعكسان مصالح الرأسمال العالمي حيث قاما الآن بفرض قيود وشروط على الدول التي تتقدم لمنحها القروض منها الخصخصة مثل خصخصة الماء والكهرباء والمعامل الإنتاجية والخطوط الجوية والاتصالات وكل ما تخص بالخدمات والدعم التي تقدمها الدولة للشعب وإلغاء الإعانات الاجتماعية وإزالة القيود على التجارة حسب قاعدة (دعه يدخل دعه يخرج). وقد مارست هاتان المؤسستان سياستهما في عدة دول في أمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا كالأرجنتين والاكوادور وإندونيسيا ونيجيريا وزامبيا.

إن نظام الخصخصة نتيجتها تؤدي إلى قمع العاملين من قبل أصحاب الشركات الخصوصية وتقليص عددهم مما تؤدي بدورها إلى زيادة البطالة. مثلاً إن الأرجنتين أصبحت نتيجة مطاليب الصندوق وشروطها أكثر بلداً في العالم في خصخصة اقتصادها حيث استولت الشركات الأجنبية على معظم مؤسساتها مما أدى إلى زيادة البطالة بشكل كبير أما الاكوادور فإنها قامت بنفس التجربة وكذلك ماليزيا. واليوم يجرى وراء الكواليس بين النظام العراقي الفاسد واخطبوط البنك الدولية وصندوق النقد الدولي وما هي إلا عملية مدمرة لمستقبل الفقراء والكادحين في العراق مما يؤدي بدورها لزيادة العاطلين عن العمل والجوع والفقر والحرمان وإن الموافقة على شروط هذين المؤسستين تفشي الجوع والفقر والحرمان بين فئة كبيرة من أبناء الشعب العراقي كما نشاهد الآن الآثار السلبية من تعويم الدينار العراقي ورفع صرف الدولار وإن ما يقوم به النظام العراقي ليس سوى تضخيم جيوب وكروش البورجوازيين والفاسدين وأسيادهم وما هي إلا تكملة بما قام به نظام صدام المقبور الذي دمر العراق وبنيانه الاقتصادي والزراعي نتيجة حروبه وتهوره وطغيانه، واليوم تطل علينا هذه المؤسسات بأخطبوطها لبناء اقتصاد العراق أنها من أجل سرقة ونهب أموال العراق بطريقة دبلوماسية وسلمية. إن السياسة الاقتصادية التي فرضتها علينا الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق عام/ ٢٠٠٣ بالتواطؤ مع صندوق النقد الدولي تحول إلى اقتصاد سرقة ونهب، فالحكومة تنهب الشعب ورجال الأعمال ينهبون الحكومة والبنوك أصبحت دكاكين صيرفة يديرها المسؤولون في الدولة.

إن الشعب وخبرته التي استمرت عشرات السنين من القهر والجوع والفقر والحرمان وما اكتسبه من التجارب في مقاومة الظلم والظالمين. إن الحكومة إذا لم تصلح نفسها والشعب لم يواجه الواقع المدمر فإن النهاية الحتمية هي انهيار الجميع والعراق يصبح على أحد رفوف التاريخ بعد أن يتمزق إلى كتل وطوائف بعد أن ظهرت تلك البوادر واضحة في تعميق الطائفية السياسية والتطرف الديني والمذهبي والتعصب المقيت وكل ما نشكو من ظواهر سلبية كالفساد الإداري والمحسوبية والمنسوبية في المجتمع وسوف يكتب التاريخ حينما الأيام تترى وتستعرض الأجيال أمام منصته. إن الحكومات المتعاقبة على العراق مسؤولين عن هذا الانهيار الذي نادراً ما يحدث في التاريخ. إن الشعب تمرد بسبب سياسة الحكومات المتعاقبة وثار وانتفض ضد تلك السياسات وطالب بحقوقه المشروعة وسوف لا يسكت ولا يستهين من أجل ذلك.

الشعب ما مات يوماً وإنه لن يموتا

إن فاته النصر يوماً ففي غدٍ لم يفوتا

العدالة الإنتقالية الدولية

د. عبد الحسين شعبان

لم يتبلور مفهوم العدالة الانتقاليّة الدوليّة بعد، ليأخذ مكانه كجزء من قواعد القانون الدولي المعاصر. ولم تفلح جهود ومبادرات الدول المتضررة في إقناع المجتمع الدولي لتبنيّ هذا المفهوم. كما أن المجتمع المدنيّ في هذه الدول لم يبادر، بما فيه الكفاية، في إطار دبلوماسية شعبية موازية للدبلوماسية الرسمية لينشأ رأياً عاماً ضاغطاً يكون أقرب إلى محكمة ضمير.

وكانت ألمانيا قد اعترفت بماضيها الاستعماري في غزو ناميبيا، وفرنسا بمسؤولياتها عن الإبادة في رواندا ١٩٩٤. كما أعلن قصر الإليزيه أن الرئيس إيمانويل ماكرون اعترف في ٣ مارس/آذار ٢٠٢١ بوجود انتهاكات وتعذيب في الجزائر راح ضحيته المحامي علي بومنجل على يد الجيش الفرنسي وهو جزء من مطالبات جزائرية باعتذار فرنسي، كما اعترفت بلجيكا بجريمة اختطاف آلاف الأطفال مختلطيّ العرق خلال الحقبة الاستعمارية، وكذلك أقرت هولندا بمسؤولياتها عن تجارة الرقيق خلال الحقبة الاستعمارية. كل ذلك يجعل من التحرّك لتقنين فكرة العدالة الانتقالية الدولية ضرورة ملحة لتنقية العلاقات الدولية، وخصوصاً لحلّ المشاكل التاريخية العالقة.

تقوم فلسفة العدالة الانتقالية على خمسة مبادئ رئيسية:

أولها، كشف الحقيقة، فما الذي حصل وكيف ولماذا؟ إضافة إلى معرفة الظروف التي تمت بها تلك الارتكابات.

ثانيها: المساءلة للمرتكبين الذين أصدروا الأوامر أو قاموا بالتنفيذ.

ثالثها، جبر الضرر المادي والمعنوي لإبقاء الذاكرة حيّة، خصوصاً بإطلاق أسماء الضحايا على الأماكن العامة مثل المدارس والمكتبات والنوادي والساحات والشوارع، وإقامة نصب تذكارية، كي لا تذهب تلك الذكريات المأساوية إلى دائرة النسيان، بل تبقى في دائرة الضوء والذاكرة.

رابعها، تعويض الضحايا أو عوائلهم عما لحق بهم من أذى وألم وغبن وأضرار.

خامسها، إصلاح الأنظمة القانونية والقضائية والأمنية كي لا يتكرر ما حصل.

ويتركّز الهدف في جانبين، الأول: في عدم إفلات المرتكبين من العقاب لأن مثل تلك الجرائم لا تسقط بالتقادم، والثاني: تحقيق المصالحة بمعناها الشامل عبر إجراءات قانونية وقضائية واجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية وغيرها، وبالطبع فليس هدف العدالة الانتقالية الانتقام، وإلاّ ستكون عدالة انتقامية، وإنما هو الوصول إلى تسويات مجتمعية لتحقيق التعايش السلمي وترميم الحياة السياسية وفقاً لمبادئ التسامح والسلام ونبذ استخدام العنف وسيلة لحل الخلافات واحترام حقوق الإنسان.

وإذا كانت تطبيقات العدالة الانتقالية بدأت بُعيد الحرب العالمية الثانية وتطوّرت خلال نصف القرن الماضي حيث اغتنت بتجارب العديد من دول أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وجنوب أفريقيا وبعض البلدان العربية ولاسيما المغرب، فإن هذا المفهوم يكتسب بُعداً دوليّاً اليوم، بمعنى أنه لا يشمل الارتكابات التي حصلت داخل دولة ما، بل ارتكابات قامت بها دولة ضد شعب أو مجتمع في دولة أخرى.

المقصود بذلك معالجة آثار الانتهاكات والتجاوزات والجرائم لحقوق الإنسان على المستوى الدولي، والهدف هو ذاته الذي جسدته مبادئ العدالة الانتقالية على المستوى الوطني، ويتلخص بالوصول إلى المصالحة الشاملة وتنقية الحياة بين الدول وترميم علاقاتها وتحسينها بحلّ المشاكل الناجمة عن ارتكابات الماضي بسبب الهيمنة الاستعمارية أو الإحتلال أو الحروب أو النزاعات التي سببّت إلحاق الضرر بشعوب البلدان التي تعرّضت للانتهاك.

دولة منتهكة

ويمكن الإشارة إلى مبادرة مغربيّة رائدة جديرة بالتقدير، فمنذ عقد ونيف من الزمن ينشط مركز الذاكرة المشتركة من أجل الديمقراطية والسلام، للوصول إلى صيغة تتبنّاها مؤسسات المجتمع المدني في الدولة المنتهَكة حقوقها وفي الدول المنتهِكة للحقوق، وذلك ضمن حراك حقوقي وقانوني دولي. تم التعبير عنه في إعلان طنجة كخلفيّة تأصيليّة لمدونة بإشراك الفرقاء من الطرفين على قاعدة المشترك الإنساني وحقوق الإنسان.

والمبادرة، التي حظيت اليوم بدعم جهات حقوقيّة مغربية هي المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والمركز المغربي للديمقراطية والأمن لا تبحث في الماضي، بل هي بحث في المستقبل بهدف إجلاء صورة الماضي الذي شهد تاريخاً مشتركاً لعلاقات غير متكافئة، سواء مع إسبانيا أو فرنسا، وذلك باقتراح وسائل وسُبل جديدة لحلّ الخلافات على أساس حقوقي وإنساني توّفره مبادئ العدالة الانتقالية الدولية. ويتطلّب ذلك الاعتراف بالأخطاء والممارسات السلبية والانتهاكات، والعمل على تحديد المسؤولية وجبر الضرر والتعويض وإصلاح النظام القانوني والعلاقات بين الفرقاء.

ولا يستهدف الأمر مساءلة الشعوب وتحميلها وزر السياسات الاستعمارية أو محاولات الهيمنة والاستعلاء والعنصرية وفرض الاستتباع والخضوع على الآخر، إنما يتطلّب نزع صاعق التفجير بتسوية إنسانية وقانونية عادلة بإنضاج الظروف المواتية لتقبّل حلول طويلة الأمد على أساس المصالحة وليس الانتقام أو الثأر.

ويحتاج ذلك إلى جهد ونشاط واسعين لقطاعات المجتمع المدني كافة والفاعليات الثقافية والأكاديمية والاجتماعية والاقتصادية لخلق رأيّ عام دولي لبلورة مفهوم العدالة الانتقالية الدولية ليأخذ مكانه كجزء من قواعد القانون الدولي.ويمكن اقتراح مشروع اتفاقية دولية تتبنّاها الجمعية العامة للأمم المتحدة تبادر إليه الدول المتضررة كجزء من تحرّك دبلوماسي وقانوني، يسهم فيه المجتمع المدني، كمُكمّل للدبلوماسيّة الرسمية في إطار مرجعية استباقية ووقائية لترصين القيم الإنسانية والحوكمة الرشيدة على المستوى الكوني.

IRAQI DEMOCRATIC FORUM
Periodical magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
No. 104 Aug. 2021
العدد مائة و اربعة - آب ٢٠٢١

طالبان تعود

عواد ناصر

نعم، عادت حركة طالبان الإرهابية بطبعة جديدة، منقحة ومزيدة، هذه المرة .

كان اسمها الأول «حركة المجاهدين الأفغان» التي هزمت دولة كبرى كان اسمها الاتحاد السوفييتي ، بدعم أمريكا والسعوديةوغيرهما، وأمس تمت هزيمة دولة كبرى ثانية هي الولايات المتحدة وحليفاتها الغربيات ، بلا قتال! وهرب الرئيس الأفغاني أشرف غني وكبار المسؤولين والمتعاونون من الأفغان .

تابعت الأخبار طيلة الأسبوع الماضي حيث تمت لطالبان السيطرة فجر يوم الجمعة ١٣ / ٨ / ٢٠٢١ على كابل العاصمة، لكنني لم أشاهد امرأة واحدة ، حتى بالحجاب ، في شوارع العاصمة الأفغانية رغم ادعاءات طالبان بأنها ستحترم الحريات الشخصية وعدم الاعتداء على المدنيين ، وشرطها الوحيد هو ارتداء الحجاب ! وبدلاً من هذا انتعشت تجارة الحجاب والنقاب وخلع الرجال بدلاتهم المدنية ولبسوا الزي الأفغاني المحلي الذي يرتديه مقاتلو الحركة .

روسيا وإيران «مرتاحتان» لمَا آلت إليه الأمور هناك، وهذا ليس حباً بطالبان ، لكن نكاية بالولايات المتحدة الأمريكية على ضوء الصراع الإقليمي والدولي ، خصوصاً بين إيران وروسيا من جهة وأمريكا من جهة ثانية .

الشعب الأفغاني لا يستحق هذه المعاناة القاسية على أيدي حاكميه أو «محرريه» ، منذ منتصف سبعينات القرن الماضي حتى اليوم .

روسيا وأمريكا تنابزتا بشكل مباشر مساء ذلك اليوم : موسكو وصفت واشنطن بالفاشلة في سياستها الأفغانية وردت الثانية بالقول : بل نحن بقينا في أفغانستان ضعف المدة التي بقيتم فيها هناك !

حسناً، صار النجاح العسكري والسياسي يقاس بعدد أيام الاحتلال إذن .

الوجه الآخر للظاهرة الطالبانية هو ما ستحمله الأيام المقبلة من استقطاب رجعي إرهابي، حيث بدأت كتائب القاعدة وداعش وأخواتهما بالتجمع في أفغانستان الدولة المنبوذة ، لصناعة بؤرة إرهابية بدعم باكستاني روسي إيراني تركي، وتمهيد الأرض والسماء لزعزعة الأمن الإقليمي ، المزعزع أصلاً في الشرق الأوسط، وفي القلب منه الأنظمة العربية ، التي تعاني من ضعفها العسكري والاقتصادي، ولا تملك شيئاً من القوة على أي صعيد غير قوة القمع الداخلي لشعوبها المقهورة .

السلام للشعب الأفغاني وشعوب المنطقة والعالم .